الاستفادة من الماضي؛

بناء المستقبل

التقرير السنوي

2017

itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

المحتويات

01 **المقدمة**

02 خطاب رئيس مجلس الإدارة

03 رسالة الرئيس التنفيذي

07 من نحن

08 العلامة التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

10 أماكن عملنا

11 آفاق البيئة الاقتصادية والتجارية

11 نظرة عامة على الاقتصاد العالمي

12 نظرة عامة على التجارة العالمية

13 الأداء الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

15 **رحلة على مدار 10 سنوات**

16 المعالم والإنجازات الرئيسية منذ التأسيس

20 **بناء المستقبل**

21 إعادة تشكيل المؤسسة

23 الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

23 نموذج العمل الجديد

23 التحول التنظيمي

23 اللامركزية وتعزيز القرب من أصحاب المصلحة

24 **إحداث تأثير السوق**

25 نظرة عامة على عام 2017

26 المساهمة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

27 زيادة التعاون مع الشركاء التجاريين الإقليميين

30 الوصول المستدام إلى الطاقة

33 الزراعة والأمن الغذائي

36 الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة

39 حلول مصممة خصيصاً للحصول على تمويل للتجارة

40 لقطات بارزة من برنامج التجارة المتكامل

42 **تعزيز الأثر التنموي**

43 أنشطة المؤسسة في مجال تنمية التجارة: احدى معالم العقد الأول من عمر المؤسسة

43 الدعم المستمر لبرامج تنمية التجارة

44 برامج تنمية التجارة المتكاملة

44 البرامج الرئيسة

48 تقديم إطار الأثر التنموي (DIF)

49 تقييم العمليات لتحقيق تأثير أفضل

50 **تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة**

51 التآذر والتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية

51 الشراكات من أجل تنمية التجارة الدولية

51 سياسات التجارة الدولية

53 تحديات حقيقية تواجه عمليات تمويل التجارة

54 حشد الموارد من أجل تنمية التجارة

54 الفرص الجديدة لإدارة الموارد السائلة

55 **تحقيق التميز المؤسسي**

56 تعزيز الكفاءة التنظيمية

56 الحوكمة والشؤون القانونية وإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية

56 الجمعية العامة

56 مجلس الإدارة

56 لجنة المراجعة

56 إدارة المخاطر

58 **البيانات المالية المدققة**

92 **الملاحق**

93 الملحق 1 - نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

95 الملحق 2 - معلومات المساهمين

96 الملحق 3 - تقرير التدقيق الشرعي

98 الملحق 4 - الإجمالي التراكمي لاعتمادات تمويل التجارة للدول الأعضاء الأقل نمواً في الفترة 2008 - 2017

99 الملحق 5 - اعتمادات عام 2017 حسب القطاع

99 الملحق 6 - اعتمادات تمويل التجارة لعام 2017 حسب السلعة

100 الملحق 7 - الجوائز التي حصدتها المؤسسة

101 الملحق 8 – قائمة الاختصارات

01

المقدمة

خطاب
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس
الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، و نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية العامة الموقرين التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2017م حيث يبرز هذا التقرير أنشطة المؤسسة وإنجازاتها و الحسابات المالية المدققة لعام2017م والذي انتهى في2017/12/31م.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام.

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

رسالة
الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لشرف عظيم أن أقدم التقرير السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعام 2017. وفي الواقع، كان عام 2017 نقطة تحول مهمة في مسيرة المؤسسة حيث أنهت السنة العاشرة منذ تأسيسها. وخلال هذه الفترة، اجتازت المؤسسة باقتدار ظروفاً محيطة صعبة فيما ظلت صامدة في تحقيق هدفها الأساس المتمثل في دعم وتنمية التجارة للدول الأعضاء. وخلال هذا العقد الأول، حققت المؤسسة نتائج جديرة بالثناء في مجالي تمويل التجارة وتنميتها، حيث بلغ الإجمالي التراكمي للاعتمادات والسحوبات 40.2 مليار دولار أمريكي و31.01 مليار دولار أمريكي على التوالي. وبلغت الموارد المالية المجمعة من شركاء المؤسسة من المصارف والمؤسسات المالية 24.4 مليار دولار أمريكي، مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسة كمحفِّز لجذب التمويل اللازم للعمليات التجارية الاستراتيجية الكبرى لصالح الدول الأعضاء.

وكان عام 2017 عاماً مهماً أيضاً حيث شرعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنفيذ إستراتيجيتها العشرية الجديدة، بما يتماشى مع الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيًا مع الإستراتيجية الجديدة، تم استحداث هيكل تنظيمي جديد واستكملت عملية إعادة ترتيب كوادر المؤسسة وفق ذلك، مع دمج مهمتي المؤسسة الأساسيتين وهما تمويل التجارة وتنمية التجارة بشكلٍ متسق في إطار هيكل موحد. وقد قامت المؤسسة في سبيل صياغة نموذج عملها الجديد بالاستفادة من خبراتها السابقة ومن الإرث المديد لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الطويل في مجال التجارة. وفي هذا الصدد، كان 2017 عام إعادة التوجيه، وأصبحت المؤسسة الآن على مستعدة لمسار جديد سيوجه أنشطتها لتوفير حلول تجارية متكاملة للدول الأعضاء على مدى السنوات القادمة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه في عام 2017، وسعت المؤسسة نطاق تواجدها الميداني في إطار سعيها لتكون أكثر قرباً من عملائها ولديها الآن موظفون في ستة مواقع وهي داكار وجاكرتا وإسطنبول ودكا والرباط ودبي.

وفيما يتعلق بنتائج عام 2017، يسعدني أن أفيد بأن المؤسسة، على الرغم من الظروف المحيطة غير المواتية ، سجلت أداءً جيداً، حيث بلغت الاعتمادات 4.9 مليارات دولار أمريكي، بزيادة قدرها 10% مقارنةً بعام 2016 حين بلغت 4.4 مليارات دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، بلغت السحوبات 3.4 مليارات دولار أمريكي، أي بانخفاضٍ بلغ 29% مقارنة مع

4.8 مليارات دولار أمريكي سُجلت في عام 2016 (15 شهرًا). وبلغت الأموال التي تم حشدها من شركاء المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية 3 مليارات دولار أمريكي، وهي تغطي 61% من إجمالي الاعتمادات. وعلاوة على ذلك، واصلت المؤسسة تنفيذ خطتها التمويلية ضمن إتفاقيات إطارية متعددة السنوات أبرمتها المؤسسة مع العديد من الدول الأعضاء لتمويل عمليات استراتيجية كبرى ذات طابع سيادي.

أما في مجال تنمية التجارة، فقد واصلت المؤسسة تحويل أنشطتها نحو نهج متكامل قائم على الدمج بين تمويل التجارة وتنمية التجارة وبناء القدرات من أجل تعظيم الأثر التنموي لعمليات المؤسسة. ومن الأمثلة على ذلك: (1) برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية؛ (2) مبادرة لدعم منتجي القطن في غرب إفريقيا لتوسيع أسواق صادراتهم. وبالإضافة إلى ذلك، واصل عدد من البرامج الرئيسية بما في ذلك مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية وبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية إحراز تقدم كبير. وعلاوة على ذلك، واصلت المؤسسة تعزيز تعاونها مع الشركاء الدوليين الرئيسيين مثل غرفة التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومركز التجارة الدولية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فضلاً عن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العربية.

وختاماً، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة الكرام على دعمهم وتوجيهاتهم. كما أود أن أعرب عن شكري الخاص لجميع موظفي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تفانيهم وخدمتهم للمؤسسة. وإنني واثق من أننا في عام 2018 مع الإستراتيجية الجديدة ونموذج العمل الجديد، سنسير بالمؤسسة نحو تحقيق إنجازات أكبر وأن نصبح المقدم الرئيسي للحلول التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

أعضاء المجلس

د. بندر بن محمد حمزة حجار
رئيس مجلس الإدارة

سعادة الأستاذ
عبد الغفار عقيل العوضي

سعادة الأستاذة
داتو سيتي زويا ديسا

سعادة المهندس
فهد بن عبد الله النويصر

معالي الدكتور
حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ
كافندو سلام

سعادة الأستاذ
محمد عيسى المطاوعة

سعادة الأستاذ
محمد قامبو شعيبو

سعادة الدكتور
سعد بن علي الشهراني

سعادة الدكتور
شهاب الدين مرزبان

سعادة الأستاذة
زهيرة كساح تراوري

أعضاء فريق الإدارة

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي

نظيم نورداللي
رئيس العمليات،
مجمع حلول التجارة

إبراهيما سوري سوما
رئيس المخاطر،
إدارة المخاطر

أبو جالو
كبير مستشاري الرئيس التنفيذي،
مدير عام إدارة العمليات

محمد حافظ إمرث
(القائم بأعمال المدير العام، قسم المالية)
مدير عام، استراتيجية و مكتب الأداء التنظيمي

احمد جعفر صباغ
مدير عام،
قسم الموارد البشرية والمؤسسية

ناصر محمد الذكير
مدير عام،
ادارة تنمية التجارة وتطوير الاعمال

أحمد محمد يوسف جان
مدير عام،
إدارة الخزانة

عبدالحميد عويس ابو
مدير عام،
إدارة تمويل التجارة

من نحن

أُنشئت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)- عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) بهدف النهوض بالتجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي سيسهم في نهاية المطاف في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعوب في جميع أنحاء العالم.

وقد بدأت المؤسسة عملياتها التشغيلية في يناير 2008 (محرم 1429 هـ)، حيث قامت منذ ذلك الحين بتوحيد جميع أنشطة تمويل التجارة التي كان يضطلع بها العديد من المنافذ ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويعكس حصول المؤسسة على تصنيف A1 من قبل مؤسسة موديز كفاءة المؤسسة في تقديم الخدمات من خلال الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء في بيئة الأعمال التي يحركها السوق.

فمنذ عام 2008، قدمت المؤسسة أكثر من 40.2 مليار دولار أمريكي من تمويل التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما جعلها مؤسسة رائدة في مجال توفير الحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء.

وإنطلاقاً من رسالة المؤسسة في أن تكون محفِّزاً لتنمية التجارة البينية للدول وما هو أبعد من ذلك، تساعد المؤسسة الكيانات في هذه الدول على زيادة فرصها للحصول على تمويل تجاري وتوفر لها الأدوات اللازمة لبناء القدرات المتصلة بالتجارة والتي تمكنها من المنافسة بنجاح في الأسواق العالمية.

الرؤية

"أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدراً معترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"

الرسالة

"تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم"

العلامة التجارية
للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

شرعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إنشاء منصة هوية مؤسسية فعالة تهدف إلى التعريف بوضوح بعلامتها التجارية وتعزيزها بخصائص فريدة لارثها وخبراتها المتراكمة. وقد تم تصميم اسم العلامة التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بطريقة واضحة ومقنعة، وقد تم بناؤها لإبراز المؤسسة كمؤسسة رائدة في مجال تمويل التجارة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومنذ تأسيس المؤسسة في عام 2008، ركز بناء العلامة التجارية على مفهوم "توسيع الروابط والصلات". ويأتي هذا المفهوم في صميم قيم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وكل ما تقوم به المؤسسة لمشاركة وتطبيق مهارات التجارة البينية –بما في ذلك ربط الناس بعضها ببعض، وتكوين الشراكات والفرص لتشكيل روابط متينة تعمل على تمكين وتوسيع وإثراء الاقتصادات والمجتمعات والأفراد.

علامتنا التجارية

هي التوازن بين الصلابة والمسؤولية مع حيوية وفاعلية للبحث عن فرص جديدة تمكن الدول الأعضاء من الازدهار. وتوفر الأركان الأساسية للأعمال - العملاء، والشركاء التجاريين، والدول الأعضاء، والمنتجات والخدمات - أساساً متيناً تستند عليه المؤسسة لبناء مستقبل واعد.

وضع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على الخريطة

ترتبط العلامة التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بأفضل مزود حلول في مجال تمويل التجارة. حيث تعمل المؤسسة على بناء قدراتها وتوحيد جهودها لتقديم حلول مبتكرة ومصممة خصيصاً وفق إحتياجات العملاء بحيث تحتوي على عنصرين رئيسيين: تمويل التجارة وتنمية التجارة. وستركز المرحلة القادمة على إبراز المؤسسة واظهارها ليس فقط أمام حكومات ومؤسسات الدول الأعضاء، ولكن أيضاً في أوساط رجال الأعمال المحليين والبنوك والمزارعين وغيرهم من المستفيدين.

صحيفة حقائق
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

بدأت العمليات في

10 يناير 2008

المقر الرئيسي

جدة
المملكة العربية السعودية

عضو في

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الاختصاص

المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال التعزيز التجاري

رأس المال المصرح به (2017)

3

مليار دولار أمريكي

رأس المال المكتتب (2017)

856.2

مليون دولار أمريكي

رأس المال المدفوع (2017)

735.0

مليون دولار أمريكي

إجمالي تمويل التجارة المعتمدة (2017)

53 عملية

بلغ مجموعها 4.9 مليار دولار أمريكي

الإجمالي التراكمي لعمليات تمويل التجارة المعتمدة (2008 – 2017)

603 عملية

بلغ مجموعها 40.2 مليار دولار أمريكي

الإجمالي التراكمي للسحوبات (2008 – 2017)

31.01

مليار دولار أمريكي

الاعتمادات التراكمية حسب القطاع (2008 – 2017)

قطاع الطاقة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	خطوط التمويل للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الحجم
29.71 مليار دولار أمريكي	4.88 مليار دولار أمريكي	2.13 مليار دولار أمريكي	3.59 مليار دولار أمريكي

إجمالي عدد المستفيدين (2008 – 2017)

455

عميل

إجمالي عدد الدول الأعضاء المستفيدة (2008 – 2017)

42

بلد عضو

الاعتمادات التراكمية حسب المنطقة (2008 – 2017)

آسيا رابطة الدول المستقلة	منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
23.03 مليار دولار أمريكي	13.41 مليار دولار أمريكي	3.81 مليار دولار أمريكي

01

المكتب الرئيسي

ص.ب: 55335 جدة: 21534- المملكة العربية السعودية

Phone: +966126468337 Fax: +966126371064

02

اسطانبول - مكتب تركيا

فاكس: +902122348153 هاتف: +902122348100

03

دكا - مكتب بنجلاديش

هاتف: +80029183460

04

جاكرتا - مكتب اندونيسيا

فاكس: +622129333464 هاتف: +622129333468

05

داكار - مكتب السنغال

هاتف: +221338891144

06

الرباط - مكتب المغرب

هاتف: +212537548800

07

في المؤسسة

دبي - مكتب الامارات العربية المتحدة

ص.ب: 123336 - دبي - الامارات العربية المتحدة

فاكس: +97142954698 هاتف: +97142555934

آفاق البيئة الاقتصادية والتجارية

نظرة عامة على الاقتصاد العالمي

اكتسب التحسن الملحوظ للاقتصاد العالمي الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2016 مزيداً من التسارع في النصف الأول من عام 2017. وفي الواقع، بعد سنوات من النمو المخيب للآمال، من المتوقع أن يكون عام 2017 عاماً للانتعاش الاقتصادي على نطاق عالمي. ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العام بمقدار 3.6% بنهاية عام 2017، و3.7% في عام 2018.

ويدعم هذا الاتجاه التصاعدي بالدرجة الأولى الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو واليابان وأوروبا الناشئة وروسيا، حيث كانت نتائج النمو في النصف الأول من عام 2017 أفضل مما كان متوقعاً بدرجة أزاحت أثر معدلات النمو الأقل من المتوقع للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي حين يتم تعزيز التوقعات المبدئية للمرحلة المقبلة، لا يزال النمو ضعيفاً في العديد من الدول، ويُعد التضخم دون المستوى المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة.

وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو، الذي بلغ 4.3% في عام 2016، إلى 4.6% في عام 2017 وإلى 4.9% في عام 2018. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن النمو المتوقع يدعمه تحسن العوامل الخارجية، مثل البيئة المالية العالمية المواتية وتعافي الاقتصادات المتقدمة. ولا يزال النمو قوياً في الصين وأجزاء أخرى من آسيا الصاعدة، كما أن الظروف الصعبة التي يواجهها العديد من مصدري السلع الأولية في أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تُظهر بعض علامات التحسن.

وعلى الرغم من الانتعاش العالمي، لا تزال توقعات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضعيفة نسبياً، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى استمرار التكيف مع انخفاض أسعار النفط والتحديات الخارجية. أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإن التداعيات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والتكيف المالي لا تزال تؤثر على النمو غير النفطي، في حين أن النمو الشامل قد تأثر أيضاً باتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) على خفض الإنتاج. وبالنسبة لمستوردي النفط، فمن المتوقع أن يزداد النمو، مدعوماً بتعزيز الطلب المحلي والانتعاش الدوري للاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض معدل نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 5.1% في عام 2016 إلى 2.2% فقط في عام 2017، قبل أن يرتفع إلى 3.2% في عام 2018 [1].

[1] صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017

الشكل 1: معدل النمو بين عامي 2015 و2018 (بالنسب المئوية)

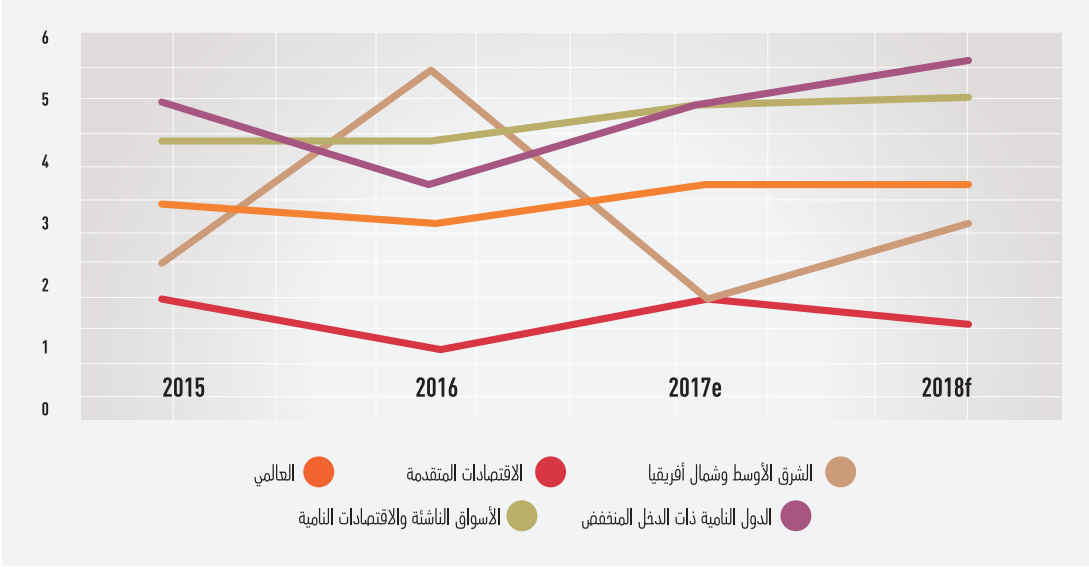

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2017)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

نظرة عامة على التجارة العالمية

في عام 2016، انخفضت الصادرات العالمية بنسبة 2.6% تقريباً، من 16.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2015. ومن حيث الحجم، تشير التقديرات إلى أن التجارة العالمية قد نمت بنسبة 2.4% خلال نفس العام، وهي أبطأ وتيرة منذ عام 2009. ويرجع ذلك إلى ضعف النمو في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، ارتبط ضعف نمو التجارة بتباطؤ الاستثمار وتعديل المخزون، وخاصة خلال الجزء الأول من العام. وفي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كان الضعف المستمر في نمو التجارة مرتبطاً بتباطؤ التجارة المطول في الصين والانكماش الحاد في الواردات لدى بعض مصدري السلع الأولية الذين يواجهون ضغوطاً اقتصادية كلية لا سيما أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء ورابطة الدول المستقلة (CIS).

وقد شهدت التجارة العالمية ارتفاعاً ملحوظاً في أواخر عام 2016 وأوائل عام 2017، مما يعكس انتعاشاً في الطلب العالمي وخاصة الإنفاق الرأسمالي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينتعش نمو التجارة العالمية ليصل إلى 4% عام 2017.

الأداء الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن اقتصاداتها تبدو متأثرة بالتحديات الخارجية والداخلية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأولية. وعلى الرغم من هذا التأثير السلبي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بنسبة 22.8%، من 14.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2012 إلى 18.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2016. وفي عام 2017، من المتوقع أن يكون نموها أقل بقليل من المتوسط العالمي بنسبة 3.2% (مقابل 3.7% للعالم). ومن المتوقع ينعكس هذا التباطؤ في عام 2018 بنمو متوقع بنسبة 3.9%[2].

وفي عام 2016، سجل إجمالي التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً بنسبة 7.8% ليصل إلى 3 تريليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 3.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2015. تسبب مثل هذا الانخفاض في تراجع التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (كنسبة مئوية من التجارة الخارجية لدول المنظمة) إلى 18.69% بعد ذروته التاريخية بنسبة 20.33% في عام 2015. وبالتالي، وبسبب ضعف الطلب العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأولية (وخاصة أسعار النفط)، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، انخفضت صادرات منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 13.5% في عام 2016 إلى 1.4 تريليون دولار أمريكي. وبالمثل، انخفضت نسبة ما تمثله صادرات دول المنظمة من إجمالي الصادرات العالمية من 21.4% في عام 2015 إلى 20% فقط في عام 2016[3] .

شكلت أعلى خمس دول مصدرة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، وهي الإمارات العربية المتحدة وماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وتركيا، حوالي 61% من مجموع الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2016. ومن ناحية أخرى، انخفضت واردات منظمة التعاون الإسلامي من بقية دول العالم في عام 2016 بنسبة 6.6% لتصل إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي بالمقارنة مع عام 2015. يمكن تفسير مثل هذا الانخفاض من خلال الانكماش الحاد في واردات معظم دول منظمة التعاون الإسلامي المصدرة للنفط بسبب إنخفاض عائدات السلع. أما بالنسبة للواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد انخفضت من 350 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 278 مليار دولار أمريكي في عام 2016 مسجلة انخفاضاً بنسبة 20.58% (الشكل 3). وشكلت أعلى خمس دول مستوردة داخل منظمة التعاون الإسلامي، (الإمارات العربية المتحدة وتركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا) حوالي 40% من مجموع الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2016.

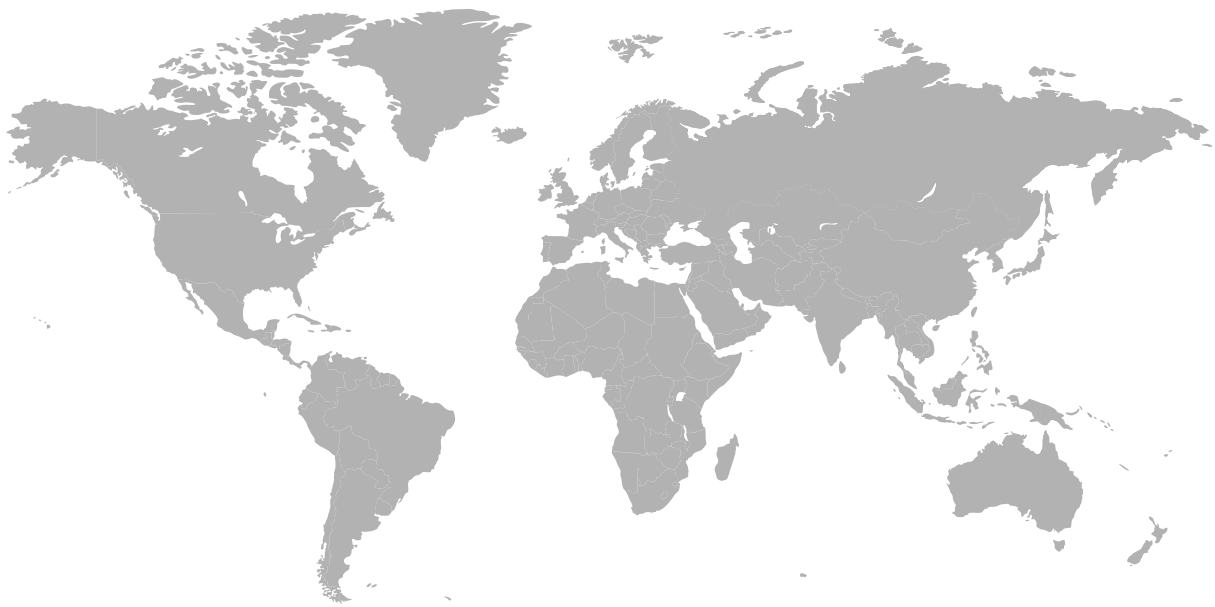

[2] مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية - التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2017

[3] المركز الإسلامي لتنمية التجارة - التقرير السنوي 2017

الشكل 2: نمو التجارة بين عامي 2015 و2018 (بالنسب المئوية)

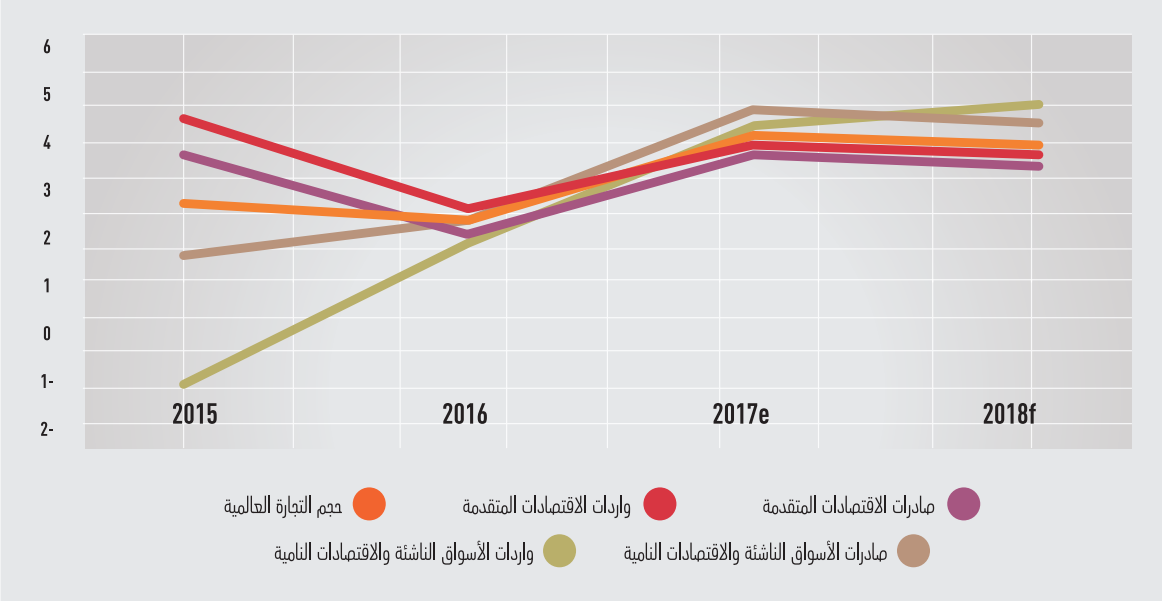

المصدر: صندوق النقد الدولي (2017)، منظمة التجارة العالمية (2017)

الشكل 3: تطور التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2005 و2016 (بمليارات الدولارات الأمريكية والنسب المئوية)

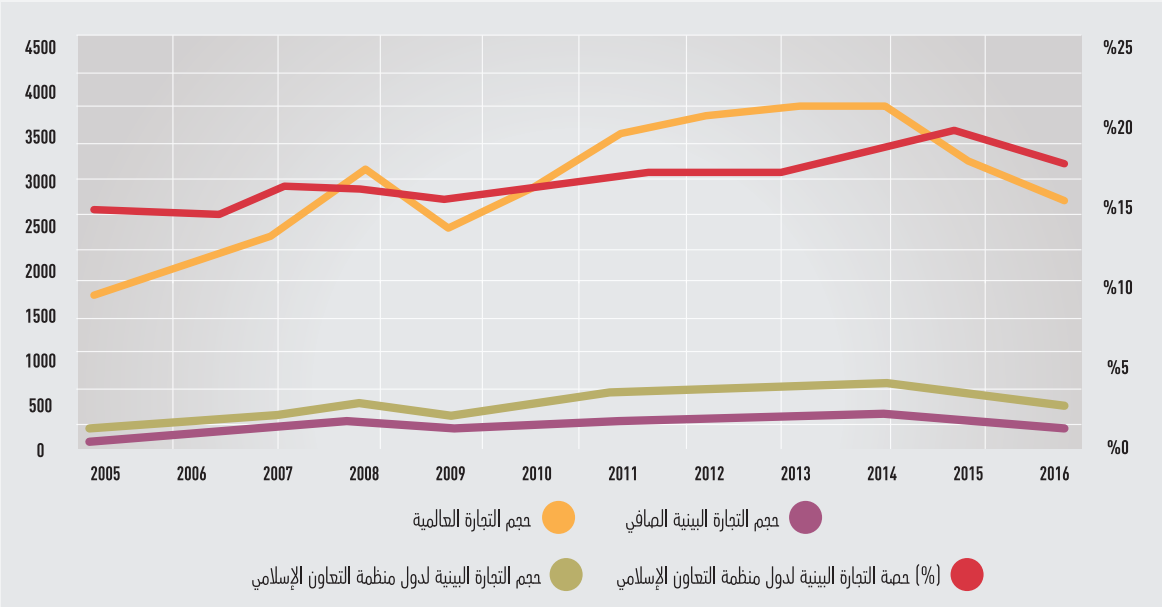

المصدر: البيانات الوطنية، اتجاه إحصاءات التجارة-صندوق النقد الدولي أغسطس 2016، ومنظمة التجارة العالمية، وحلول التجارة العالمية المتكاملة أونلاين أكتوبر 2016، المركز الإسلامي لتنمية التجارة 2017

02

رحلة على مدار
10 سنوات

10 سنوات في تعـزيز التـجـارة
من أجل حياة أفضل

المعالم والإنجازات الرئيسة منذ التأسيس

البداية

2008

أنشئت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استجابة لدعوات إلى زيادة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتسريع وتيرة نموها، وذلك وفق ما عبّر عنه بداية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله (خلال فترة توليه ولاية العهد) في القمة العاشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في بوتراجايا بماليزيا عام 1424 للهجرة (2003 ميلادي).

بدأت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أعمالها رسميًا في الأول من شهر محرّم لعام 1429 للهجرة (1 يناير 2008).

تكلّلت أعمال المؤسسة في عامها الأول بالنجاح إذ تجاوزت القيمة الكلية للاعتمادات 2.5 مليار دولار أمريكي.

رؤيتنا:

"أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدراً محترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"

رسالتنا:

"تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم"

2009

قدمت المؤسسة طيفًا كاملاً من الحلول التي تركز على العملاء، وأنشئت وحدات متخصصة لتمويل التجارة وتطوير الأعمال بهدف ابتكار حلول وهياكل تمويلية تستجيب بفعالية للمتطلبات المحددة للدول الأعضاء.

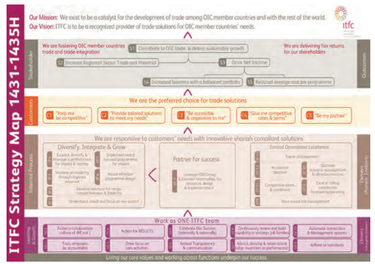

الاستراتيجية الأولى:

الرسالة: "تُوجد المؤسسة للقيام بدور المُحَفِّز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم".

الرؤية: "أن تكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مصدراً محترفا به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

الاعتراف الدولي الأول:

"أفضل مصرف للتمويل التجاري" وفق استطلاع لآراء القراء أجرته مجلة "Global Trade Review".

"أفضل صفقة للعام" في عام 2009 وفقًا لثلاث مجلات ذائعة الصيت وذلك لصالح صفقة السكر في إندونيسيا.

2010

أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خريطة طريق لمبادرة المساعدة من أجل التجارة (AfT) في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى بالتعاون مع حكومتي قيرغيزستان وأذربيجان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

عززت المؤسسة الدولية الإسلامية الحوكمة العامة عبر تأسيس إدارة داخلية مستقلة للمخاطر.

اجتذبت المؤسسة 20 عميلاً جديدًا بقيمة إجمالية مقدارها 348.5 مليون دولار أمريكي.

اخترقت المؤسسة قطاعات جديدة، لا سيما في القطاعات غير النفطية (مثل الفحم والصلب والحبوب والبتروكيماويات و فول الصويا والذرة وزيت النخيل).

تمكّنت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من تنفيذ أول عملية تمويل مهيكلة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية في آسيا الوسطى من خلال تمويل القمح في كازاخستان.

2011

أضافت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى محفظة خدماتها التمويلية إصدار خطابات اعتماد لعملائها.

شاركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في الاستعراض العالمي الثالث بشأن المعونة من أجل التجارة الذي عقد في جنيف في يوليو 2011.

نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامجًا داخليًا لتنمية المهارات القيادية، ومشروعًا للتحول تأهبًا لها لإعادة بناء وتشكيل العمليات الإستراتيجية الأساسية للموارد البشرية.

أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أيضًا مشروعًا شاملاً لتكنولوجيا المعلومات يهدف تحسين إجراءات العمل إضافة إلى أتمتة الوظائف الأساسية.

2012

أعادت المؤسسة هيكلة برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) ليكون قائماً على البرامج الموجهة سعياً لرفع كفاءة البرنامج وتعظيم إنجازاته.

اجتذبت المؤسسة 14 عميلاً جديدًا، بعضهم من إفريقيا جنوب الصحراء - مثل السنغال وغانا ورواندا وبوركينا فاسو وتوغو وسيراليون والنيجر ونيجيريا، بما مجموعه 337.5 مليون دولار أمريكي.

وإضافةً إلى ذلك، اخترقت المؤسسة قطاعات جديدة، ولا سيما في القطاعات غير النفطية، كقطاع التأجير التمويلي في تركيا.

235 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدعم قطاعي الغذاء والطاقة المصريين

وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وجمهورية مصر العربية ممثلة بالهيئة المصرية العامة للبترول اتفاقية مرابحة بقيمة 235 مليون دولار أمريكي لاستيراد البنزين وزيت الديزل والبوتاجاز.

استهدفت هذه الاتفاقية تلبية احتياجات مصر من الطاقة عبر تمويل استيراد البترول والمنتجات النفطية.

ووقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أيضًا اتفاقية مضاربة مشتركة تماشيًا مع هذا التمويل مع عدد من المصارف المصرية المشاركة في التمويل.

وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عملية تمويل مهيكل مجمع بقيمة 60 مليون دولار أمريكي مع مصفاة سكر إندونيسية (PT Angels Products) .

وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اتفاقية بقيمة 855 مليون دولار أمريكي مع جمهورية بنجلاديش الشعبية (ممثلة بوزارة القدرة والطاقة والثروة المعدنية) ومؤسسة بنجلاديش للبترول (BPC) لاستيراد منتجات النفط الخام والمكرر.

10 سنوات
في تعـزيز التـجـارة
من أجل حياة أفضل

2013

قامت المؤسسة بإطلاق برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وقد موّلت البرنامج سبع جهات مانحة، وهي: المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة السويد وجمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

aftias
Aid for Trade Initiative for the Arab States

نفذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للمرة الأولى عملية مرابحة على مرحلتين لتمويل صادرات الدول الأعضاء.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توقع اتفاقية مرابحة بقيمة 358 مليون دولار أمريكي لدعم احتياجات الأردن من الطاقة والمنتجات البترولية

2014

أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مشروع إعادة هندسة إجراءات العمل (الهندرة -BPR) بهدف ضمان سلاسة وسرعة الإجراءات بالإضافة إلى جودة النظم والأدوات من أجل الإرتقاء بالإداء إلى المستوى المأمول.

تبنت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نظامًا بنكيًا جديدًا (iMAL) لأتمتة عملياتها الخاصة بتمويل التجارة.

iMAL
path solutions
Powering Islamic Financial Markets

ارتفعت حصة المحفظة الإجمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 28% في عام 1434 للهجرة (2013 ميلادي) إلى 44% في عام 2014 ميلادي.

وعلاوةً على ذلك، تمكّنت زيادة حجم العمليات بقيمة 789 مليون دولار أمريكي، ما دفع المنطقة إلى تجاوز عتبة المليارى دولار أمريكي من الاعتمادات للمرة الأولى وذلك بنمو نسبته 60%.

أُطلقت إستراتيجية مبادرة إفريقيا الجديدة من أجل التركيز بشكل خاص على إفريقيا جنوب الصحراء. وهدفت المبادرة إلى توسيع محفظة إفريقيا إلى مليار دولار أمريكي بحلول عام 2019.

وافقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تمويل جديد لجزر القمر وجيبوتي وفلسطين وقيرغيزستان للمرة الأولى في محاولة لزيادة دعمها للدول الأقل نموًا.

رتّبت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويلاً ناجحًا بقيمة إجمالية قدرها 320 مليون دولار أمريكي لصالح تونس دعمًا لقطاعي الطاقة والصناعة في البلاد.

حقّقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تقدمًا ملحوظًا في إستراتيجيتها الخاصة بالتواجد الإقليمي وذلك بنجاحها في تفعيل نشاطها في مكتب داكار الإقليمي في السنغال والمكتب القُطري في تركيا.

2015

وقّعت المؤسسة اتفاقيات مرابحة إطارية مع مصر وبنغلاديش والأردن وباكستان بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي لكل منها لمدة ثلاث سنوات، ما أدى إلى زيادة في اعتمادات تمويل التجارة لهذه الدول.

تلقّت عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دفعةً كبيرةً بافتتاح مكتبين في جاكرتا ودكا.

عززت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التزامها تجاه سورينام، وهي بلد عضو في أمريكا الجنوبية، حيث إعتمدت المؤسسة عملية تمويل لصالحها لدعم و تحسين إمدادات الطاقة.

2016

تعيين رئيس تنفيذي جديد – تعيين المهندس هاني سالم سنبل في منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أقر مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، خلال اجتماعه السادس والأربعين والمنعقد على هامش الاجتماع الواحد والأربعين لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية/والاجتماع الحادي عشر للجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك بالعاصمة الإندونيسية جاكرتا، تعيين المهندس هاني سالم سنبل رئيسا تنفيذيا للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

في العام 1437هـ - 1438هـ (2016)، أعادت المؤسسة مواءمة خارطة الاستراتيجية العشرية الخاصة بها مع الاستراتيجية الاطارية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في المؤسسة.

إطلاق برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية يوفّر البرنامج الأول من نوعه بالنسبة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالشراكة مع رابطة مصدري القهوة الإندونيسيين (AICE) التمويل وبناء القدرات لصناعة القهوة الإندونيسية.

برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AfTIAS):
"برنامج التدريب والتشغيل من أجل التصدير- TREE" - برنامج لتمكين الشباب يهدف إلى توفير دورات تدريبية مكثفة للشباب في مجال التجارة الدولية حتى يتمكنوا من اكتساب المعارف والخبرات المطلوبة في القطاع الخاص. بالشراكة مع مجلس التدريب الصناعي في مصر (ITC) ومركز تدريب التجارة الخارجية (FTTC).

إطلاق تقرير فعالية التنمية الأول

نمو كبير في محفظة إفريقيا جنوب الصحراء
عقب إطلاق مبادرة إفريقيا، شهدت المحفظة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نموًا ملحوظًا، حيث ازدادت بأكثر من الضعف لتصل إلى 760 مليون دولار أمريكي.

دعم منتجي القطن في غرب إفريقيا في توسيع أسواق صادراتهم
ربط تجار (مستوردي) القطن بمنتجيه (مصدريه) في الدول الأعضاء.

ربطت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أحد عملائها، Calik Cotton، وهي شركة تجارية مقرها في تركيا، بمصدرين رئيسيين للقطن في غرب إفريقيا.

ونتيجةً لهذا الربط، تمكّنت Calik Cotton من توسيع مصادرها لشراء القطن وأبرمت بنجاح عقود شراء في بوركينا فاسو والكاميرون ومالي.

- نجحت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنصيب نفسها بمثابة الممول الرائد للقطن في غرب إفريقيا.

2017

إطلاق الخطة الإستراتيجية العشرية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - تبرز الخطة الإستراتيجية العشرية الجديدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة رؤية الوصول لمكانة "المزود الرائد للحلول التجارية لاحتياجات الدول في منظمة التعاون الإسلامي".

إكمال التحول التنظيمي - أكملت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عملية تحول تنظيمي وإعادة توزيع الكوادر لتهيئة المؤسسة من أجل الخطة الإستراتيجية العشرية الجديدة.

Export launchpad SENEGAL
DEVELOPING TRADE OPPORTUNITIES

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

تنفيذ عملية إعادة هندسة إجراءات العمل (BPR) - قام مشروع إعادة هندسة إجراءات العمل بمراجعة وتقييم جميع العمليات الأساسية، وتم إجراء تقييم مفصل للفجوات للتحقق من العمليات ومواءمتها وتعزيزها لضمان أن تكون ذات منسجمة مع نموذج العمل المستقبلي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

تنفيذ الإستراتيجية التحولية - حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إنجازًا بارزًا آخر مع بداية تنفيذ خارطة طريق تحولية لمدة 3 أعوام. وتهدف هذه الخطوة إلى بناء نموذج عمل هيكلي جديد قادر على تحقيق عائدات مستدامة ونمو عبر أسواق تمويل التجارة وتطوير منتجات جديدة وخطوط أعمال جديدة والتواجد الواضح على المنصات العالمية وتحقيق التميز المؤسسي.

الحصول على التصنيف الائتماني من قِبل مؤسسة موديز - منحت خدمة المستثمرين (Investor Service) بمؤسسة موديز تصنيف طويل المدى من الفئة A1 لأول مرة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع توقعات مستقرة. ويُعد التصنيف الائتماني إنجازًا تاريخيًا، سيفتح أبوابًا أوسع للمؤسسة للحصول على تمويل من الأسواق الخارجية بتكاليف منخفضة. وفي الوقت نفسه، سيسهل هذا من حشد الموارد من المؤسسات المالية. كذلك منحت موديزالمؤسسة تصنيف قصير المدى من الفئة P-1 لأول مرة. ويعكس هذا الإنجاز التاريخي الوضع المتين لرأس المال المؤسسة وانخفاض المديونية، وممارسات استثمارات خزانة رشيدة، وسياسات ذات كفاءة عالية في إدارة السيولة.

استحداث إطار للأثر التنموي - أحرزت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تقدمًا فيما يتعلق بالوفاء بمهمتها المتمثلة في تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار لقياس الأثر التنموي لأنشطة وعمليات المؤسسة.

تبني برامج تجارية متكاملة - تبنت المؤسسة أسلوباً مبتكراً في طريقة هيكلة العمليات من خلال دمج برامج تجارية متكاملة في قالب واحد يشتمل على تمويل التجارة مع عنصر تنموي غير تمويلي مثل تنمية القدرات.

إطلاق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية - أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة برنامج رئيسي لتنمية التجارة، يهدف إلى تعزيز التجارة كأداة لتوسيع الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام في الدول العربية ودول إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 4: الاعتمادات التراكمية 2008 - 2017

الشكل 5: توزيع الاعتمادات حسب المنطقة الجغرافية 2008 - 2017

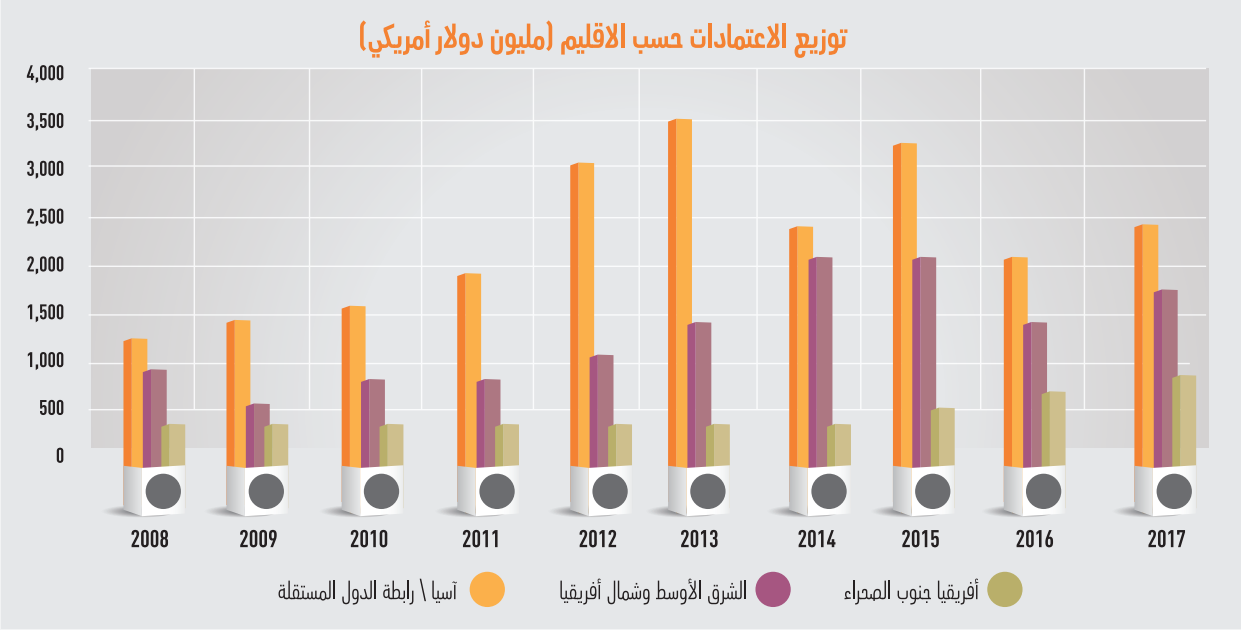

الشكل 6: توزيع الاعتمادات حسب القطاع 2008 - 2017

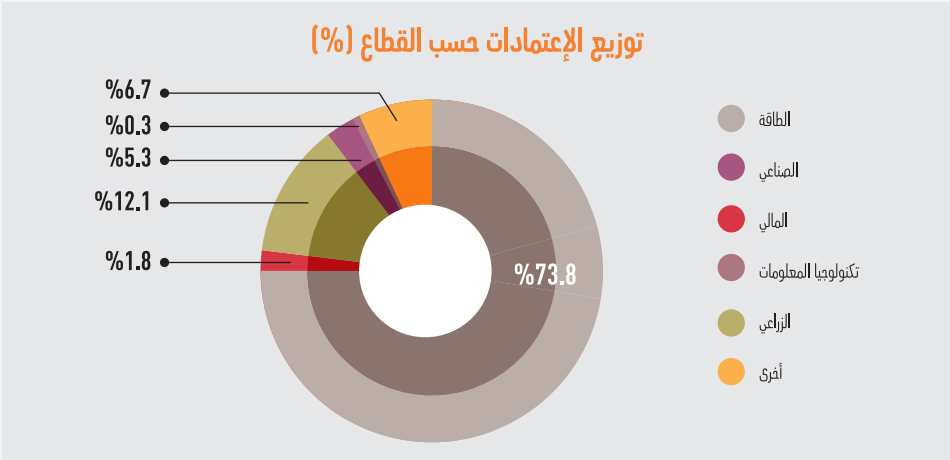

الشكل 7: توزيع الاعتمادات حسب السلع 2008 - 2017

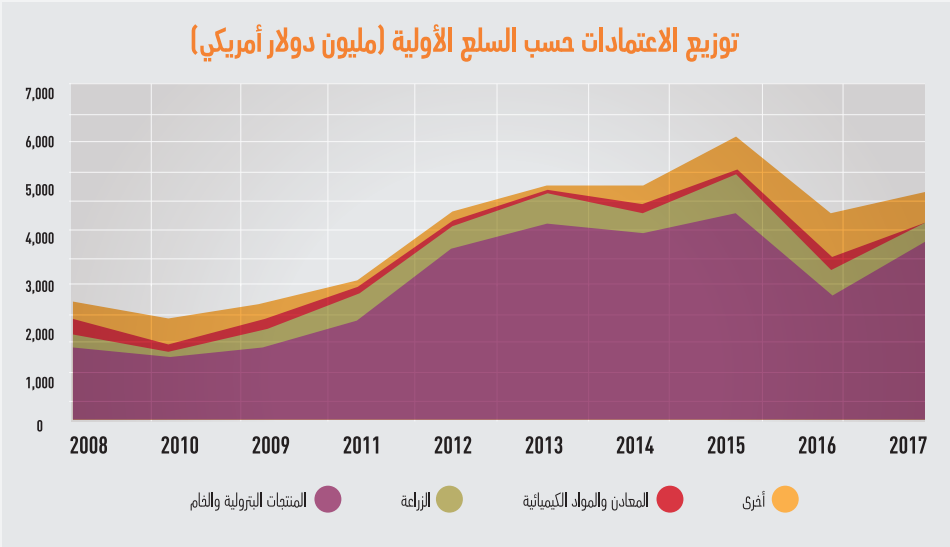

الشكل 8: توزيع الاعتمادات حسب نوع الضمان 2008 - 2017

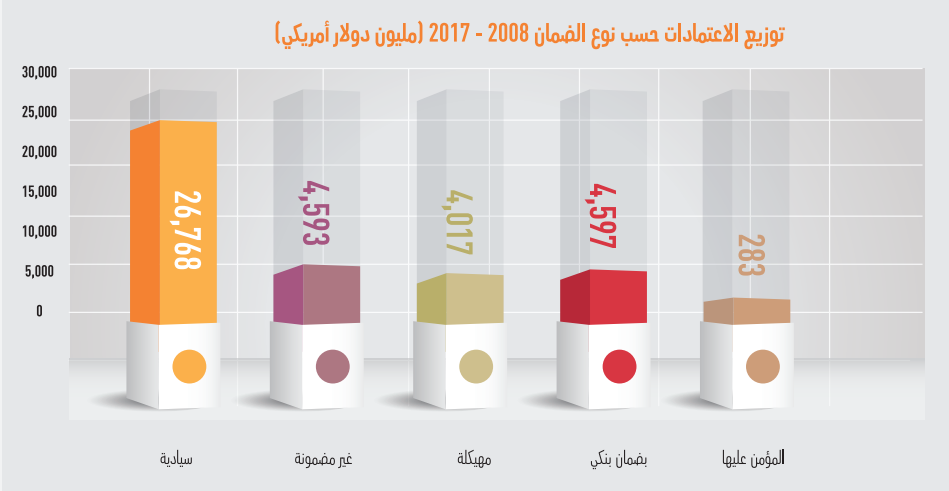

03

بناء المستقبل

إعادة تشكيل المؤسسة

في عام 2017، شرعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنفيذ إستراتيجيتها العشرية الجديدة. وتعكس الخطة الإستراتيجية الجديدة دور المؤسسة في تطوير التجارة وطموحها في أن تصبح عامل تمكين للتجارة على طراز عالمي، وأن تصبح بذلك المزود الرائد في الحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تمت المواءمة بشكل واضح للخطة الاستراتيجية للمؤسسة مع عناصر الإستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وهناك عدد من المجالات التي حددتها المؤسسة كعناصر رئيسية في مساهمتها في تحقيق الرؤية الأوسع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويشمل هذا زيادة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي وتحقيق النمو في التمويل الإسلامي للتجارة ودعم تنويع اقتصادات الدول الأعضاء. وعلى وجه التحديد، تقوم الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على:

تنمية القطاع الخاص	التعاون بين الدول الأعضاء	تنمية التمويل الإسلامي للتجارة
تُعد مساهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء بارزة وملموسة،، بالنظر إلى أن التجارة هي المحرك الأكثر أهمية للتنمية الاقتصادية.	يسهل توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء من خلال الحلول التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والتي تهدف على وجه التحديد إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.	تركز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تطوير حلول التمويل الإسلامي من خلال توفيرها للمنتجات التمويلية بشكل مباشر، بالإضافة إلى العمل مع البنوك المحلية لزيادة قدرتها على تقديم مثل هذه المنتجات.

وسيتم تحقيق الهدف الإستراتيجي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من خلال تبني عدد من المبادرات في إطار جهودها التحولية مما سيؤدي إلى:

1. ظهور وتواجد أكبر من خلال التحول إلى مركز عالمي للتمويل الإسلامي للتجارة عبر اللامركزية و التواصل الدولي والريادة في الفكر والتنمية.

2. زيادة الأثر التنموي على السوق من خلال أنشطة تمويل وتنمية التجارة المقدمة من المؤسسة في جميع أنحاء الدول الأعضاء، من خلال الشراكات القائمة مع المؤسسات المالية.

3. تعزيز الأثر التنموي من خلال النمو الشامل والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. بناء نموذج أعمال مرن للنمو المستدام من خلال تنويع المحفظة التمويلية واعتماد نهج مبتكر لبرامج تجارية متكاملة.

5. تحقيق التميز المؤسسي من خلال خلق ثقافة مبنية على النتائج وتحقيق فعالية وكفاءة الإجراءات الداخلية.

بدأت رحلة التحول في يوليو 2017 من خلال تشكيل فرق إستراتيجية متعددة الوظائف تركز على تقديم مجموعة مكونة من 13 مبادرة إستراتيجية لتنفيذ خارطة طريق التحول للمؤسسة. وسيتم إكمال رحلة التحول هذه في خلال ثلاثة أعوام.

إعادة الضبط 2017

خلال مرحلة إعادة الضبط في عام 2017، ركزت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على بناء قدرتها على تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والأثر التنموي للوفاء بمهمتها المتمثلة في تعزيز التجارة من أجل حياةٍ أفضل.

إعادة البناء 2018

وستبدأ مرحلة إعادة البناء في عام 2018 حيث سينصب التركيز على إيجاد قنوات جديدة للدخل وإختراق الأسواق، مما يمّكن من عرض قصص نجاح على الصعيد الدولي والتواصل مع شركاء جدد والمشاركة في منصات جديدة. وستكون مبادرات الإستراتيجية عاملاً رئيساً في عملية إعادة البناء.

التجديد 2019

وخلال مرحلة التجديد في عام 2019، من المفترض أن تحقق المؤسسة نموذجاً مستداماً للأعمال، وتستمر في إبتكار منتجات وحلول جديدة وإيجاد مكان لها في مضمار قيادة الأفكار على مستوى العالم في مجال تخصصها.

الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

تتألف الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من ثلاثة مجالات شاملة ستعمل على مساعدة المؤسسة لتحقيق رؤيتها. وتقوم الأهداف الإستيراتيجية على ركائز راعت المؤسسة فيها مجالات عدة تركز على للمضي قدماً. تساعد المبادئ الإرشادية على تحقيق الركائز والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ، حيث ترتبط مباشرة بمجالات التركيز.

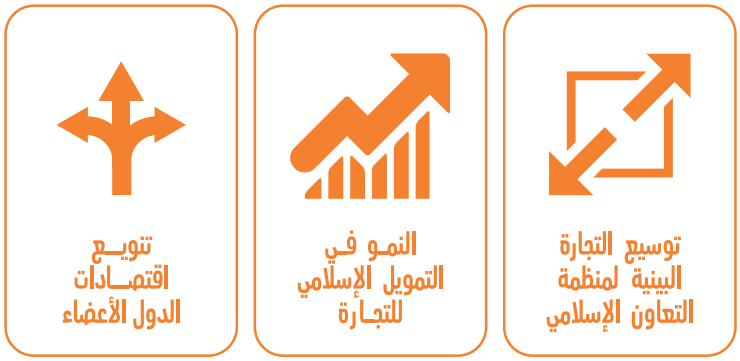

نموذج العمل الجديد

ستكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بهذا الهيكل الجديد، أكثر فعالية وكفاءة في تصميم وتنفيذ مشاريع متكاملة لتنمية التجارة. وسيعزز ذلك من تواجد المؤسسة في الدول الأعضاء كمزود لحلول تنمية التجارة وتمويل التجارة، ويبرزها كمركز للتميز في المسائل التجارية.

وفي هذا السياق، ستسترشد تدخلات المؤسسة في الدول الأعضاء بنموذج الأعمال الجديد المتمثل في توفير حلول تجارية متكاملة مع التركيز القوي على تحقيق التوازن بين الركيزتين الرئيسيتين: الاستدامة المالية والأثر التنموي.

التحـول التنظيـمي

خلال عام 2017، تبنت المؤسسة عملية إعادة هيكلة تنظيمية، حيث تم استحداث هيكل تنظيمي جديد مبنياً على الخطة الإستراتيجية العشرية للمؤسسة. واستلزم الهيكل الجديد مراجعة شاملة لجميع المهام الوظيفية وتقييم للوظائف ، وتخطيطاً مفصلاً للقوى العاملة المؤسسة وفق المهام الجديدة لكل وظيفة. وتلى ذلك عملية لإعادة توزيع الموظفين على الهيكل الجديد استناداً إلى مهاراتهم وتطلعاتهم.

اللامركزية وتعزيز القرب من العملاء وذوي العلاقة

تمثل اللامركزية عنصراً رئيسياً آخراً في تنفيذ الخطة العشرية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وتعتزم المؤسسة توسيع نطاق ظهورها وتحسين التركيز على إنشاء الصفقات وتحديد مصادرها لدعم هدف تنويع المحفظة التمويلية عبر الأقاليم والقطاعات الجغرافية. كذلك يسمح التواجد المحلي للمؤسسة بتحديد الاحتياجات المحلية والاستجابة لها من خلال منتجات تمويل إسلامية جديدة وبرامج لتنمية التجارة. وحتى هذا اليوم، يوجد للمؤسسة تسعة موظفين يعملون في مكاتب إقليمية ومكاتب قطرية في إسطنبول (تركيا) وجاكرتا (إندونيسيا) ودكا (بنجلاديش) وداكار (السنغال) والرباط (المغرب) ودبي (الإمارات العربية المتحدة).

أسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بنجاح فرع دبي في يوليو 2017

والذي تسعى المؤسسة من خلاله إلى خلق أوجه تآزر مع المقر الرئيسي في جدة، بهدف جعل المؤسسة أكثر تنافسية وكفاءة وفعالية وربحية. وسيخدم الفرع منطقة الشرق الأوسط وأجزاء من شرق إفريقيا وأمريكا الجنوبية. وتتركز المهام الرئيسية للفرع على تمويل التجارة وتنمية التجارة والأعمال، بالإضافة إلى دعم الوظائف الأخرى، مثل العمليات والخزانة. إن تحقيق اللامركزية وتعزيز إستراتيجية الحضور الإقليمي يحقق بالفعل نتائج كبيرة في تحسين العلاقة مع العملاء،

وزيادة الظهور والبروز اقليمياً، وزيادة حجم الأعمال والإعتمادات. وهناك نتائج إيجابية مهمة يمكن تحقيقها من وجود المؤسسة ة في الأقاليم والمناطق المختلفة، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ العمليات المعتمدة وزيادة معدل الإستفادة منها.

ومع ازدياد التجارة في المناطق التي تغطيها المواقع اللامركزية، سيتم نقل موظفين إضافيين لتلبية احتياجات الأقاليم، وذلك بالتعاون والتوافق التامين مع إستراتيجية اللامركزية الجديدة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

04

التأثير الإيجابي
على الأسواق

نظرة عامة على عام

2017

على الرغم من التحديات العديدة التي تمت مواجهتها في عام 2017، حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أداءً جيداً بشكل ملفت. وبالرغم أنه من المتوقع أن تحقق اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أداءً أفضل في عام 2017 مقارنة بعام 2016 (بنمو متوقع قدره 3.9%)، لا تزال العديد من الدول الأعضاء تواجه تحديات. وفي مواجهة هذه التحديات، ظلت المؤسسة تتمتع بالمرونة في تنفيذ مهمتها من خلال مواصلة الدعم الذي تقدمه، كما يتضح من التأثير الإيجابي من خلال أنشطتها في الدول الأعضاء. وعلى هذا النحو، تم تخصيص نسبة 35% من إجمالي اعتمادات تمويل التجارة، للدول الأعضاء الأقل نمواً، وإضافةً إلى ذلك فإن 88% من الاعتمادات دعمت التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن حيث المقارنة على أساس سنوي، ارتفعت اعتمادات تمويل التجارة بنسبة 10% في عام 2017، حيث ارتفعت من 4.44 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 4.90 مليار دولار أمريكي، على الرغم من استمرار التحديات التي تواجهها بعض الدول الأعضاء من إفريقيا جنوب الصحراء ورابطة الدول المستقلة المتمثلة في تأثير الإنخفاض المستمر لأسعار السلع الأساسية خلال2015-2016 بالإضافة إلى نقص العملة الأجنبية. ومع ذلك، تعكس الزيادة في اعتمادات تمويل التجارة تحسناً طفيفاً في هذه الأسواق، ولا سيما زيادة أسعار النفط وثباتها في عام 2017.

وفي عام 2017، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعزيز أثرها الإنمائي من خلال تحقيق إنجازات ملحوظة في النأي عن نموذج دعم التجارة القائم على المعاملات الأحادية إلى تبني نهج قائم على برامج متكاملة، حيث تُدمج عمليات تمويل التجارة مع أنشطة تنمية التجارة وبناء القدرات لمضاعفة الأثر التنموي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المؤسسة الوفاء بالتزاماتها والحفاظ على تضامنها مع الدول الأعضاء منذ التأسيس من خلال التركيز على القطاعات التي تُعد أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في قطاعيْ الطاقة والزراعة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتمويل قطاع الطاقة بقيمة 3.8 مليار دولار أمريكي وقطاع الزراعة بتمويل قدره 439 مليون دولار أمريكي.

وبالنظر إلى دور القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الدول الأعضاء، بذلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2017 جهوداً كبيرة لدعم هذا القطاع من خلال توفير تمويل المرابحة على مرحلتين وخطوط التمويل للبنوك بمبلغ 664 مليون دولار أمريكي.

تستخدم المؤسسة لدعم القطاع الخاص حلولاً تجارية مبتكرة مثل تمويل التجارة المهيكل (STF) المصمم خصيصاً لكبرى الشركات، بالإضافة إلى خطوط التمويل الممنوحة للبنوك والتي تمنحها بدورها للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتيح هذه الحلول للشكات التغلب على العقبات المرتبطة بالحصول على تمويل التجارة، وتعزيز أنشطتها ، والمساهمة في النمو الاقتصادي وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب في الدول الأعضاء.

ويرد في الجدول أدناه توزيع عمليات تمويل التجارة المعتمدة حسب المنطقة الجغرافية.

الجدول 2 - الاعتمادات التجارية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

المنطقة	2016 الفعلي	%	2017 الفعلي	%
آسيا/رابطة الدول المستقلة	2,172	49	2,402	49
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1,513	34	1,673	34
إفريقيا جنوب الصحراء	760	17	826	17
إجمالي الاعتمادات	**4,445**	**100**	**4,900**	**100**
إجمالي السحوبات	**4,801**		**3,435**	

أما فيما يتعلق بتصنيف المحفظة حسب نوع الضمان، فقد استمر التمويل السيادي ليشمل الجزء الأكبر من المحفظة، وهو ما يمثل 80% من إجمالي الإعتمادات. ويعزى التعرض السيادي للمؤسسة بشكل رئيسي إلى صفقات سيادية ذات مبالغ ضخمة لتمويل قطاعي الطاقة والزراعة، ويتم تنفيذها بشكل أساسي بموجب اتفاقيات إطارية إستراتيجية أبرمتها المؤسسة مع الدول الأعضاء، بما يتماشى مع أولوياتها الإنمائية الوطنية.

ويرد في الجدول أدناه توزيع للمحفظة حسب نوع الضمان.

الجدول 3 - الإعتمادات من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حسب نوع الضمان (مليون دولار أمريكي)

نوع الضمان	2016 الفعلي	%	2017 الفعلي	%
الضمان السيادي	3,064	69	3,930	80
الضمان البنكي	997	22	510	10
التمويل بدون ضمانات	-	-	159	3
تمويل التجارة المهيكل	334	8	216	4.5
التمويل بموجب تأمين إئتماني	50	1	85	1.5
الإجمالي	**4,445**		**4,900**	

المساهمة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

تم تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استجابة لدعوات لزيادة وتسريع التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، مسترشدة بمؤسسة تعمل ضمن أساسيات السوق. وعلى هذا النحو، ساهمت المؤسسة في السنوات العشر الماضية في زيادة التجارة وتوسيعها فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. على سبيل المثال، في عام 2017، ركزت 88% من عمليات تمويل التجارة للمؤسسة تحديداً على تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي المساهمة في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء، وتعزيز التجارة من أجل حياة أفضل.

زيـــادة
التعاون مـــع
الشـركـــاء التـجـاريـيـن الإقليـميـيـن

المربع 1

تضافر جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير لدعم المصدرين الأفارقة

وقعت كل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank)، وهو مؤسسة مالية متعددة الأطراف أنشأتها الحكومات الإفريقية ومؤسسات افريقية مستثمرة، من خلال التوقيع على اتفاقية مرابحة مقدارها 100 مليون دولار أمريكي وأخرى بمقدار 50 مليون يورو تهدف إلى تيسير وتمويل الصادرات بين الدول الإفريقية وبين إفريقيا وبقية دول العالم. وتهدف هذه التسهيلات إلى دعم عمليات الشراء من الموردين العاملين في الدول الأعضاء وغير الأعضاء، بما في ذلك الشراء المحلي، ولتعزيز التجارة في جميع أنحاء إفريقيا.

وتأتي هذه الشراكة كجزء من التزام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بدعم تنمية صادرات الدول الأعضاء الإفريقية باعتبارها أداة مهمة نحو النمو المستدام وخلق فرص العمل وتخفيف الفقر.

وستُستخدم هذه الشراكة لتمويل الدول الافريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في إطار برنامج "جسور التجارة العربية الإفريقية"، وهو عبارة عن مبادرة إقليمية تهدف إلى معالجة بعض التحديات التي تواجه تعزيز التجارة بين المنطقتين ودعم التعاون فيما بين دول الجنوب.

100 مليون دولار أمريكي
اتفاقية مرابحة

50 مليون يورو
اتفاقية

المربع 2

دعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجموعة التجاري وفا بنك (AWB) لتنمية التجارة بين الدول العربية والإفريقية

وقعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجموعة التجاري وفا بنك (AWB) إطار تعاون لدعم تنمية التجارة بين الدول العربية والإفريقية. وقد تم التوقيع بمناسبة انعقاد المنتدى الدولي الخامس للتنمية الإفريقية في الدار البيضاء بالمملكة المغربية.

وفي إطار هذا التعاون، من المقرر أن تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية إلى الفروع التابعة لمجموعة "التجاري وفا بنك" في غرب إفريقيا، ولا سيما السنغال والكاميرون وكوت ديفوار والتي بدورها تقدم التمويل للشركات المستوردة للسلع من الدول العربية.

وتعد هذه المبادرة جزءاً من برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية (AATB)، حيث تهدف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجموعة "التجاري وفا بنك" للعمل معاً لتوفير المنتجات المالية التي تخدم احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعند الانتهاء من المرحلة الأولى، سيتم تطبيق آليات تعاون مماثلة تدريجياً في الأسواق الأخرى التي تتواجد فيها مجموعة "التجاري وفا بنك".

تهدف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومجموعة "التجاري وفا بنك" للعمل معاً لتوفير المنتجات المالية التي تخدم احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الوصول المستدام إلى الطاقة

إن الحصول على الطاقة هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولإمدادات الطاقة آثار متعددة على الإنتاجية، وصحة الناس، والتعليم، والأمن الغذائي، وما إلى ذلك. ووفقاً للتقديرات، فإن 3 مليارات شخص في جميع أنحاء العالم لا يحصلون على الكهرباء، وأكثر من 95% من هؤلاء الأشخاص في إفريقيا جنوب الصحراء أو آسيا النامية، و84% في المناطق الريفية. ويشكل الافتقار إلى البنية التحتية وإمكانية الوصول إلى الطاقة الأسباب الرئيسية وراء ضعف أداء القطاع في هذه المناطق.

ولذلك، فإن تحسين فرص الحصول على الطاقة أمر بالغ الأهمية لإطلاق إمكانيات تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بشكل أسرع. وفي هذا السياق، تعتبر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعم قطاع الطاقة بمثابة أحد الركائز الرئيسية لإستراتيجيتها في تدخلاتها في الدول الأعضاء. وعلى هذا النحو، لا تزال المؤسسة شريكاً ثابتاً لتوفير التمويل لتأمين إمدادات الوقود من أجل الحفاظ على الاستقرار لتوليد الكهرباء والوصول إلى عدد كبير من فئات السكان المحرومين. (انظر الرسم البياني أدناه).

في العديد من الدول الأعضاء التي لا يرغب الكثير من الممولين في تمويل مشاريع الطاقة الكبيرة الحجم ، يلعب الدعم الذي تقدمه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دوراً حاسماً في تعبئة الموارد المالية من الأسواق الدولية لتمويل صفقات الطاقة المجمعة ذات القيمة الكبيرة مما أكسب المؤسسة خبرة عميقة في هذا القطاع على مر السنين.

في عام 2017، انتعش تمويل قطاع الطاقة من حيث القيمة الدولارية، مما يعكس استقرار أسعار النفط، وكذلك زيادة الطلب على تمويل النفط من بعض الدول الأعضاء. ومع ذلك، كان حجم التمويل أعلى بكثير خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2012-2015). وقد أثر ذلك على تمويل المؤسسة في قطاع الطاقة بالنتائج التالية:

- مثّل تمويل منتجات الطاقة 77% من الاعتمادات الإجمالية في عام 2017، مع تحقيق توازن بين تمويل النفط الخام والمنتجات النفطية
- الجزء الأكبر من التمويل المتصل بالطاقة مخصص للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا، تليها الدول في إفريقيا جنوب الصحراء

الشكل 9: أعلى 5 دول مستفيدة من تمويل الطاقة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2017

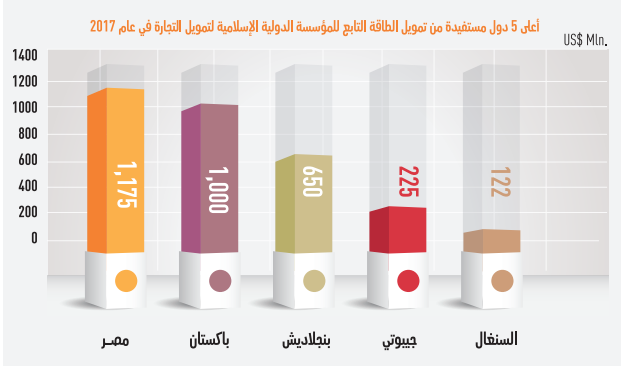

الشكل 10: محفظة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتمويل الطاقة 2008 - 2017

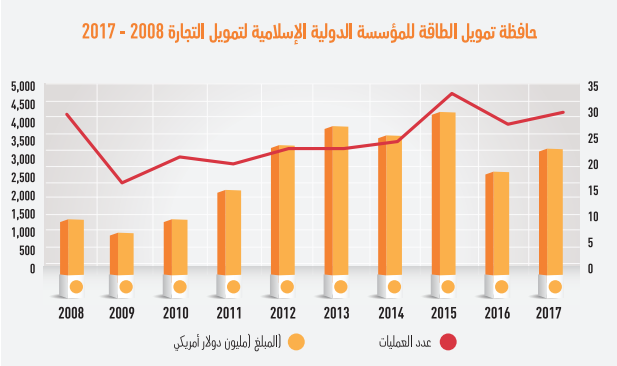

دعم قطاع الطاقة في موريتانيا

لقد واجهت شركة الكهرباء والمياه المملوكة للدولة، الشركة الموريتانية للكهرباء (SOMELEC)، صعوبات فنية ومالية كبيرة منذ اخفاق عملية الخصخصة في عام 2002. وقد أدت هذه الصعوبات إلى عجز في توليد الكهرباء في المدن الرئيسية في الدولة، وهو ما وصل إلى مستوى حرج في الفترة 2008-2009.

ونظراً لأهمية الشركة الموريتانية للكهرباء (التي توزع الكهرباء على 66 مدينة في الدولة)، وضعت الحكومة خطة إنعاش للشركة الموريتانية للكهرباء، مع التركيز على تأمين إمداداتها الهيدروكربونية اللازمة لتشغيل محطات توليد الكهرباء.

وفي هذا السياق، وقّعت حكومة موريتانيا في عام 2011 اتفاقية مرابحة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتوفير المواد الهيدروكربونية للشركة الموريتانية للكهرباء بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي. وقد استخدمت الشركة الموريتانية للكهرباء هذه التسهيلات لتوريد ما يقرب من 80% من احتياجاتها من المواد الهيدروكربونية منذ عام 2012. وبلغت المبالغ المتراكمة أكثر من 200 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2017.

وقد ساهمت هذه التسهيلات ليس فقط في استمرارية إمدادات الكهرباء في موريتانيا ولكن أيضاً في تحسين وموثوقية إمدادات الطاقة إلى المستشفيات والمراكز الصحية في جميع أنحاء الدولة، بالإضافة إلى المناطق الصناعية الرئيسية في الدولة. وقد لوحظ ارتفاع سنوي بنسبة 10% في إنتاج الكهرباء خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأدت هذه التسهيلات أيضاً إلى تحسن كبير في الوضع المالي للشركة الموريتانية للكهرباء، مما أدى إلى خفض تكاليف المواد الهيدروكربونية بنسبة 50% تقريباً، مع زيادة مستوى مخزوناتها إلى 12 يوماً من الإنتاج بدلاً من يومين في عام 2010.

تدعم هذه التسهيلات أيضاً تصدير الكهرباء الخاص بالشركة الموريتانية للكهرباء إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن عقود مبيعات الكهرباء إلى قطاع الطاقة في مالي والشركة السنغالية الوطنية للكهرباء (Senelec) في السنغال سارية المفعول، وقد وصل مستوى تصدير الكهرباء للشركة الموريتانية للكهرباء إلى 35 ميجاوات شهرياً ويتوقع أن تنمو في المستقبل القريب.

شهادة مؤسسة التجارة الوطنية، المالديف

"تعود شراكة مؤسسة التجارة الوطنية (STO)، وهي شركة مملوكة للدولة في جمهورية المالديف، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى عام 2008. ففي السنوات العشر الماضية، قدمت المؤسسة بوصفها شريكاً تجارياً استراتيجياً يحظى بالتفضيل لدى مؤسسة STO، حلولاً تجارية مميزة، بما في ذلك كفاءة التمويل والشروط التمويلية الملائمة. وقد جلبت المنتجات التي تقدمها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وفورات ملحوظة لمؤسسة STO، والتي في نهاية المطاف تصب لصالح المستهلك أو العميل النهائي، مما ساهم في خفض التكلفة الإجمالية للمعيشة. إن اتاحة التمويل فور طلبنا له من المؤسسة ساعد على ضمان واستقرار أمن الطاقة من خلال الحفاظ على إمدادات متواصلة من المنتجات النفطية. ودأبت STO على تحسين شروط المعاملات التجارية بشكل مستمر مع نظرائها من الشركاء مع توفر حلول تمويل متوازنة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التي كانت بمثابة الجسر لتحسين التجارة الدولية، وعلى وجه الخصوص تعزيز تعاوننا مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي."

أحمد شاهير، المدير المنتدب

الـزراعـــة والأمـــن الغـذائي

واصلت تدخلات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال الزراعة في توفير السلع الغذائية التي ساعدت الدول الأعضاء على إيجاد فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، والتخفيف من وطأة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. ومن الجدير بالذكر أن المؤسسة تقدم دعماً كبيراً للأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء حيث تخصص نسبة كبيرة من محفظة تمويل التجارة للقطاع الزراعي الذي له تأثير قوي على تعزيز الأمن الغذائي للمزارعين. في الواقع، تمثل الزراعة أكبر حصة (59%) من محفظة تمويل التجارة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لإفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من أن التمويل الزراعي هو أساساً للمحاصيل المدرة للربح وليست تلك المخصصة للإستهلاك المحلي (أي القطن والفول السوداني)، إلا أنه يساعد على تعزيز الأمن الغذائي حيث يستخدم المزارعون جزءاً من المدخلات الزراعية ا الممولة من قبل المؤسسة لزراعة المحاصيل الغذائية. كما يتيح التمويل للمزارعين الحصول على مستحقاتهم المالية بشكل أسرع ، مما يعزز دخل أسرهم.

وبالإضافة إلى التدخلات في إفريقيا جنوب الصحراء، قدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أيضاً تمويلاً للسكر وزيت النخيل (إندونيسيا)، بالإضافة إلى الأرز والقطن (تركيا).

وفيما يلي بعض التدابير المتخذة لتعزيز الأمن الغذائي ومواصلة دعم قطاع الزراعة:

- التآزر والشراكة مع إدارة الزراعة بالبنك الإسلامي للتنمية للتعاون على تعزيز التمويل لقطاع الزراعة في الدول الأعضاء
- الشراكة مع منظمة الأمن الغذائي الإسلامي الجديدة لمنظمة التعاون الإسلامي
- توفير حلول التجارة المتكاملة
- ربط المنتجين بالمشترين بشكل مباشر في الدول الأعضاء.

في عام 2017، بلغت الإعتمادات الإجمالية لقطاع الزراعة 9% من المحفظة التمويلية وبالتالي حظي القطاع على ثالث أكبر حصة من الإعتمادات بعد الطاقة والتمويل الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة. وخلال العام، وافقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على 15 عملية لقطاع الزراعة في 6 دول أعضاء. انظر الرسم البياني أدناه للتوزيع حسب الدول.

الشكل 11: الدول المستفيدة من تمويل الزراعة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2017

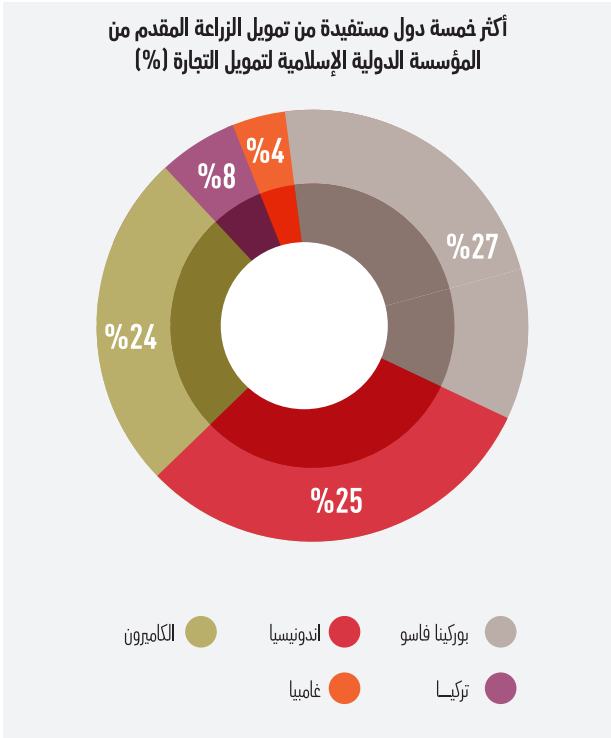

فيما يلي السمات الرئيسة للتمويل الذي تقدمه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في هذا القطاع:

- تتوازن محفظة الزراعة بين دعم السلع التصديرية الرئيسية (مثل القطن والفول السوداني والحبوب) والسلع المستوردة المهمة (مثل السكر الخام والمكرر والأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى).
- حظيت إفريقيا وآسيا على أكبر حصة في هذه المحفظة وشكلت كل من بوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وغامبيا وإندونيسيا المستفيدين الرئيسيين.

نعرض فيما يلي أهم ما قدمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدعم قطاع الزراعة.

شهادة شركة الجمعية البوركينية للصناعات النسيجية

"على الرغم من ظروف السوق الصعبة، توفر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة باعتبارها واحدة من الشركاء الإستراتيجيين للشركة البوركينية للصناعات النسيجية حوالي 36% من احتياجات التمويل للشركة. ويمّكن التمويل المقدم من المؤسسة إلى الشركة من أن تكون مؤثرة وفعالة في شراء ونقل القطن وحلجه. وبسبب التحسينات في كفاءة العمليات، يحصل منتجو القطن والشركاء الآخرون على رواتبهم في الوقت المحدد، مما يؤثر بشكل مباشر على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعنا. بالإضافة إلى ذلك، يسهم التمويل الذي تقدمه المؤسسة أيضاً في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث تأتي حوالي 33% من طلباتنا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

السيد ويلفريد أ. ج. ياميوجو،
الرئيس التنفيذي للشركة البوركينية للنسيج والمنسوجات

التضامن مع المزارعين المنتجين للقطن في بوركينا فاسو

القطن هو عنصر رئيسي للتصدير وأداة مهمة لتوليد الإيرادات في بوركينا فاسو. وهو ينطوي على توفير فرص العمل لملايين السكان الريفيين حيث يتمتع بتأثير كبير وإيجابي على ظروف معيشتهم. كما أن صناعة القطن تؤثر بشكل غير مباشر على القطاعات الفرعية للخدمات مثل النقل والتخزين والخدمات المصرفية، مما يساهم بالتالي في التنمية الاقتصادية الشاملة والتخفيف من وطأة الفقر.

وقد كانت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة شريكاً إستراتيجياً لتطوير قطاع القطن في بوركينا فاسو. ومن أجل توسيع نطاق دعمها للمزارعين مباشرةً، اشترت المؤسسة القطن الزهر (غير المحلوج) من المزارعين والجمعيات التعاونية المحليين، الذي يتم تسليمه إلى مرافق الشركة البوركينية للصناعات النسيجية لمعالجته إلى ألياف قطنية. ولتحقيق هذا الالتزام، عبأت المؤسسة 107 ملايين يورو، وهي أعلى بكثير مما كان مستهدفاً في البداية وهو 100 مليون يورو.

يعد هيكل العملية فريداً من نوعه حيث يجمع بين الضمان السيادي مع حزمة ضمانات معززة بحيث يكون هيكل التمويل نفسه قادراً على سداد مستحقات التمويل ذاتياً .

وقد حظي هذا المشروع بالذات بالدعم والالتزام الكاملين من حكومة بوركينا فاسو.

الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الحقيقي في الدول الأعضاء، خاصةً وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حاسماً في خلق فرص العمل وتوليد الإيرادات. وبالنظر إلى العقبات التي تواجهها في الحصول على التمويل، ونظراً للتحديات التي تواجهها المؤسسة للوصول إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر (البعد الجغرافي، وتكلفة دراسة الأهلية والتحليل المالي ، والمراقبة، إلخ)، تسعى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى توفير حلول تجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية المحلية عن طريق منحها خطوط تمويل. وعلى هذا النحو، تم تحديد الشراكة مع المؤسسات المالية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة كأحد الأركان الأساسية لإستراتيجية الأعوام العشرة للمؤسسة.

ومن أجل الوصول إلى عدد أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويل المرابحة للمؤسسات المالية المحلية التي بدورها تمد التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من القطاع الخاص. لا يسهم ذلك في توفير التمويل اللازم فحسب، بل يساعد أيضاً في تعزيز الميرفة الإسلامية حيث تسهم في إكساب البنوك الشريكة الخبرة في تطبيق الأدوات المالية الإسلامية.

نعرض في المربعات 7 و8 و9 التالية أهم ما قدمته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المربع 7

دعم المصدرين والشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع بنك Turk Eximbank

نظرًا للعقبات التي تواجهنا للوصول إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة مباشرةً، قدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حلولًا تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة بفعالية عبر عقد شراكات مع البنوك المحلية من خلال منحها خطوط التمويل. وفي هذه الحالة، تضرب شراكة المؤسسة مع بنك Turk Eximbank مثالاً مميزاً على التعاون الناجح بين المؤسسة وأحد البنوك الشريكة من أجل تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعتمد إستراتيجية النمو التركية على تطوير هيكل الإنتاج التنافسي الذي يقوده القطاع الخاص الموجه نحو التصدير عبر زيادة الإنتاجية وتسريع النمو الصناعي. ويُعد دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل متطلبات تمويل الصادرات الخاصة بهم أحد الأعمدة الإستراتيجية التي منحت لها الأولوية للشراكة مع البنوك المحلية في تركيا. وطورت المؤسسة بهذا الصدد هيكل تمويل مع بنك Turk Eximbank من أجل تقديم تمويل قصير الأمد لصادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ووصل إجمالي ما تم منحه عبر بنك Turk Eximbank 2.136 مليار دولار أمريكي .

يبرز آخر خطوط التمويل الذي قُدم في عام 2017 بمبلغ 436 مليون دولار أمريكي مقدرة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تعبئة الموارد المالية من السوق الدولية وشركاء التنمية من أجل تمويل عمليات التجارة في الدول الأعضاء. وسيستمر التعاون مع بنك Turk Eximbank ليصير أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها إستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تركيا مع استهداف تحسين حجم التمويل عبر تعبئة المزيد من الموارد المالية.

شهادة بنك Turk Eximbank

"ينتفع بنك Turk Eximbank، باعتباره الجهة الرسمية لائتمان الصادرات في تركيا، من العلاقة المثمرة والمهمة التي بنيناها مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وقد تسارعت عمليات تمويل التجارة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بدءاً من اتفاقية مرابحة على مرحلتين قُدرت بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي في 2013 وقفزت إلى 436 مليون دولار أمريكي في عام 2017. ونحن نعبر عن امتناننا لجهود المؤسسة ونأمل بأن تُتاح لنا باستمرار الموارد المالية للتمويل الإسلامي للتجارة عبر الشراكة المستمرة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل تمويل الصادرات التركية وتطويرها."

السيد عدنان يلدريم،
مدير عام بنك Turk Eximbank

حلول مصممة خصيصاً لزيادة فرص الحصول على

تمويل للتجارة

تستخدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة آليه تمويل التجارة المهيكل (STF) كأداة لتقديم التمويل إلى القطاع الخاص. ويُعد تمويل التجارة المهيكل هو آلية آمنة نسبياً يقدم عبرها تمويل خارج نطاق الطرق التقليدية المعتمدة على المتانة المالية. وفي الصفقات المعتادة لتمويل التجارة المهيكل ، يسعى البنك المموِّل إلى عزل (عبر الرهن أو الملكية) أصول معينة (السلع الممولة عادةً) ذات تدفق نقدي متوقع عن الأصول الأخرى الخاصة بالطرف الملتزم ويستخدمها لتخفيف المخاطر المتنوعة في الصفقة. يساعد تمويل التجارة المهيكل في خفض الخسائر المتوقعة عبر تقليل الخسائر الناجمة عن التعثر، بسبب ارتفاع معدل استرجاع التمويل نظراً لطبيعة صفقات التمويل المهيكل المدعوم بأصول.

تتضمن الآليات المستخدمة في التمويل المهيكل تمويل الواردات وتمويل ما قبل التصدير والتمويل بضمان المخزون. أحد أهم مميزات التمويل المهيكل أنه يزيد فرص حصول الشركات على تمويل للتجارة ، وهو أحد الأهداف المهمة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

يمكن للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أن تقدم تمويلاً لمؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء عبر تمويل التجارة المهيكل. وفي ذلك حلٌّ يستفيد منه الطرفان ويُتاح للمؤسسة أن تقوم بأداء مهمتها بينما تحافظ على محفظة ذات تقييم مخاطر مقبول.

وشكّلت عمليات تمويل التجارةتمويل التجارة المهيكل نسبة

%3

من محفظة المؤسسة في نهاية 2017.

لقطات بارزة من برنامج

التجارة المتكامل

اتساقاً مع إستراتيجيتها العشرية واستجابةً لاحتياجات الدول الأعضاء، اتخذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2017 خطوات كبيرة من أجل تنظيم أفضل لأداتين أساسيتين لتدخلات المؤسسة، أي تمويل التجارة وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة. وسترتبط هذه البرامج المتكاملة مباشرةً بتحقيق الأهداف الإستراتيجية الرئيسة الثلاثة للمؤسسة ، وهي:

التوسع في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

دعم عملية تنويع اقتصادات الدول الأعضاء

النمو العالمي للتمويل الإسلامي

يهدف منهج البرنامج المتكامل في الأساس إلى تحسين الأثر التنموي الكلي لتدخلات المؤسسة.

نعرض فيما يلي أهم برامج الحلول المتكاملة للتجارة المقدمة من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

منتدى التجارة بين الشركات لربط منتجي القطن في غرب إفريقيا بالمشترين في أسيـا

اتساقاً مع الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتحسين أثرها الإنمائي، فإنها تؤدي دوراً فاعلاً في ابتكار حلول للعوائق التجارية الحالية في الدول الأعضاء. اعتماداً على درايتها وخبرتها، بالإضافة إلى كونها الجهة المموِّلة على جانبي العملية التجارية، فإن المؤسسة في وضع يخولها أن تحقق إضافة مهمة إلى سوق القطن في الدول الأعضاء وتيسير إنشاء روابط مباشرة بين مصدري القطن ومستورديه في المناطق المختلفة.

وقياماً منها بهدفها الأساسي في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منتديات تجارة القطن بين الشركات في بنجلاديش وإندونيسيا، حيث التقى أصحاب محالج القطن والمصدرون من إفريقيا بمستوردي القطن الأسيويين، من بنجلاديش وإندونيسيا بالأخص. ترأس وفد إفريقيا رئيس الرابطة الإفريقية للقطن (ACA)، وشمل الوفد ممثلين من أهم محالج القطن الإفريقية: الشركة الإيفوارية لتنمية النسيج (CIDT) (كوت ديفوار) والشركة المالية لتنمية النسيج (CMDT) (مالي) وشركة تنمية القطن (Sodecoton) (الكاميرون) والشركة البوركينية للصناعات النسيجية (Sofitex) (بوركينا فاسو) والشركة السودانية للأقطان المحدودة (SCCL) (السودان).

تم تنظيم المنتديين في شراكة مع شركة تشاليك للقطن (تركيا)، وهي عميل دائم للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهي شركة متخصصة في النسيج، والتي بدأت مؤخراً في استيراد وتجارة القطن الإفريقي بدعم من المؤسسة. كما تعاونت جمعية بنجلاديش للقطن (BCA) وجمعية مصانع الغزل والنسيج البنجلاديشية (BTMA) وكادين إندونيسيا (غرفة التجارة) بنشاط مع المؤسسة في تنظيم المنتديات بنجاح.

وعمل المنتديان المخصصان للتجارة بين الشركات، اللذان شارك فيهما ما يقرب من مائتي فرد، على تيسير إقامة شراكات جديدة بين مصدري القطن في إفريقيا والمستوردين من آسيا. حققت الاجتماعات المتعلقة بالتجارة بين الشركات أهدافها لتكون بمثابة منصة لتعزيز القطن الإفريقي وإقامة شبكات وخلق الشراكات التجارية والأعمال، فضلاً عن فرصة لتبادل الخبرات واتجاهات الصناعة ومستجدات السوق بين منتجي القطن في إفريقيا ومستوردي القطن في آسيا.

وعلاوة على ذلك، كانا بمثابة منصة لإرساء الثقة بين المناطق في التعامل مباشرة مع بعضها البعض. وكاستجابة مباشرة لاحتياجات الجهات الفاعلة في صناعة القطن من كلا الإقليمين، تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على إطلاق برنامج جديد لتيسير تجارة القطن.

05

تعزيز الأثر التنموي

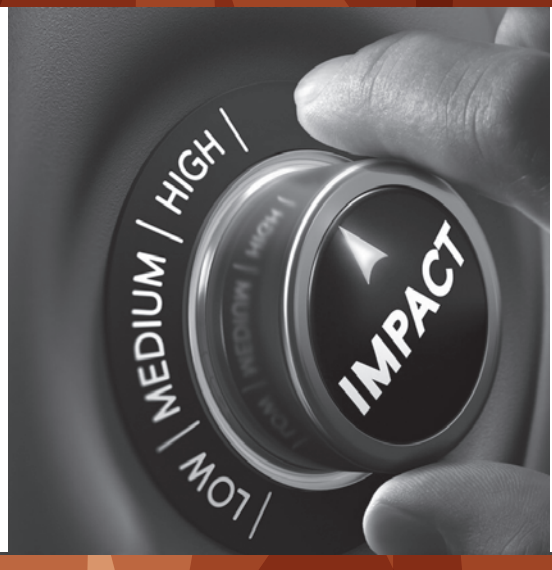

أنشطة المؤسسة في مجال تنمية التجارة:

احدى منجزات العقد الأول من عمر المؤسسة

حتى عام 2017، كان برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) الذي أنشئ في عام 1414 هـ (1993 م) يقوم بمهمة تنمية التجارة والترويج لها ضمن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بما في ذلك توفير المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة (TRTA) للدول الأعضاء في أطر الترويج للتجارة، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وتنمية السلع الإستراتيجية. بحلول النصف الثاني من عام 2017، تم إنشاء إدارة تنمية التجارة وتطوير الأعمال (T&BD) نتيجة لاتباع إستراتيجية جديدة لمدة عشر سنوات للمؤسسة والرؤية الهادفة إلى أن تصبح "المزود الرائد للحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وقد تولت إدارة تنمية التجارة وتطوير الأعمال المنشأة حديثاً كامل أنشطة المؤسسة المتعلقة بتنمية وترويج التجارةبالإضافة إلى أنشطة جديدة لدعم نموذج العمل الجديد للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وتختص إدارة تنمية التجارة وتطوير الأعمال بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال التجارة البينية. وتسهم هذه الإدارة في تحقيق هدف استراتيجي للمؤسسة يسعى للتمكين من الابتكار في تطوير الأعمال (مثل البرامج والمساعدة الفنية).وتنفيذ الحلول المتكاملة للتجارة، ومبادرات البرامج الرئيسة والمساعدة الفنية المتصلة بالتجارة.

الدعـم المستمـر

لبرنامـج تنميـة التجـارة

في الفترة ما بين عامي 2008 و2016، نفذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة سنوياً حوالي 20-25 نشاطاً تنموياً مختلفاً في إطار خطوط أعمالها الأربعة وهي، الترويج للتجارة وتسهيل التجارة وتنمية القدرات وتنمية السلع الإستراتيجية. وبلغ مجموع الأموال المخصصة لتنفيذ برامج المؤسسة خلال هذه الفترة 3.5 مليون دولار أمريكي.

وعلاوة على ذلك، نجحت المؤسسة خلال السنوات الثلاث الماضية في إقامة شراكات فنية ومالية من أجل تصميم برامجها الرئيسية وتنفيذها. وبلغ حجم الأموال التي تم حشدها لهذه البرامج 15 مليون دولار أمريكي. ومن الجدير بالذكر أن هذه البرامج الرائدة تنفذ بالتعاون مع شركاء دوليين وإقليميين ومحليين مثل الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) وغيرها.

برامج تنمية
التجارة المتكاملة

ستكون المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بهيكلها الجديد، أكثر فعالية وكفاءة في تصميم وتنفيذ مشاريع التجارة المتكاملة. وسيعزز ذلك وجود المؤسسة في الدول الأعضاء كمزود حلول تنمية وتمويل التجارة، ويبرزها كمركز للتميز في المسائل التجارية.

وفي هذا السياق، ستسترشد أنشطة المؤسسة في الدول الأعضاء بنموذج العمل الجديد المتمثل في توفير حلول تجارية متكاملة مع التركيز القوي على تحقيق التوازن بين الركيزتين الرئيسيتين: الاستدامة المالية والأثر التنموي. وسيساعد نموذج العمل الجديد المؤسسة لكي تجعل أنشطتها متوائمة مع خطط التنمية للدول الأعضاء.

من الأمثلة الواضحة على الحلول التجارية المتكاملة برنامج بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا الذي بدأته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 2017. وللمساعدة على تحسين استخدام خطوط التمويل المعتمدة الممنوحة للبنوك، شرعت المؤسسة عام 2017 في تنفيذ برنامج لبناء القدرات بهدف توسيع نطاق التدريب لتشمل شركات صغيرة ومتوسطة محددة فضلاً عن موظفين في البنوك الشريكة سعياً إلى تعزيز القابلية للتمويل لمشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي ستعزز بدورها الاستفادة من خطوط التمويل الممنوحة.

ومن الأمثلة الأخرى مركز تدريب مزارعي القهوة في إطار برنامج المؤسسة لتنمية زراعة القهوة الذي يدرب المزارعين على أحدث التقنيات الزراعية بما في ذلك الاستخدام السليم للأسمدة والأرض لزيادة المحصول للهكتار الواحد إلى أقصى حد.

البرامج الرئيسة

تتولى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أنشطة تنمية التجارة من خلال برامج رائدة، وهي مبادرات لتنمية التجارة متعددة الجهات المانحة ومتعددة المناطق. ترد تفاصيل البرامج الرئيسية ذات الصلة بتنمية التجارة لعام 2017 التابعة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في المربع التالي.

أهم ملامح البرامج الرئيسية التابعة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

جسور التجارة العربية الإفريقية

تولت المؤسسة زمام المبادرة ، بالتشاور والتعاون والتنسيق مع الشركاء (مجموعة التنسيق لتعزيز التعاون بين مؤسسات وبرامج تمويل وضمان التجارة) ، لتصميم برنامج الجسور التجارية العربية الإفريقية (AATB)

تم إطلاق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية في فبراير 2017، في العاصمة المغربية الرباط، بهدف تعزيز التجارة كأداة لزيادة الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام في الدول العربية والدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد شهد هذا الحدث الذي تم تنظيمه تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب مشاركة معالي الدكتور بندر حجار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و15 وزيراً من الدول العربية والإفريقية الأعضاء وكبار المسؤولين ورؤساء مؤسسات دعم التجارة في هذه الدول.

ومن أبرز الأنشطة التي نفذها البرنامج:
دراسة حول إمكانيات التصدير العربية الإفريقية التي أعدها مركز التجارة الدولية لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية بتكليف من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وقد ساعدت نتائج الدراسة في تصميم خطة العمل السنوية الخاصة بجسور التجارة العربية الإفريقية. وقيمت الدراسة إمكانيات التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي وإمكانية تطوير سلاسل القيم الإقليمية التي تشمل الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى والمنطقة العربية في منظمة التعاون الإسلامي.

تم تنظيم منتدى منظمات تنمية التجارة (TPO) في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومنتدى منظمات تنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العاملة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة وتشجيع الاستثمار. وقد عقد هذا المنتدى في الفترة من 11 إلى 12 أكتوبر 2017 في الدار البيضاء - المملكة المغربية.

تم تنظيم اجتماع بين الشركات حول المنتجات الدوائية في أبيدجان، كوت ديفوار، وشهد حضور عدد كبير من الشركات العربية والشركاء الإفريقيين في صناعة الصحة والصناعة الدوائية.

وكان الهدف من الاجتماع هو إقامة روابط تجارية بين الشركات الإفريقية والشركاء مع نظرائها من العالم العربي، وخلق فرص تجارية واستثمارية جديدة بين المنطقتين ودعم قطاع الصحة في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقاً للمشاركين، قدر مجموع الصفقات التي تم التفاوض عليها مباشرة خلال هذا الحدث بنحو 80 مليون دولار أمريكي.

برنامج مبادرة المعونة لصالح التجارة للدول العربية (AfTIAS)

aftias
Aid for Trade Initiative for the Arab States

كجزء من المبادرة العالمية للمساعدة من أجل التجارة، فإن مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية هو برنامج يهدف إلى المساهمة في جهود الدول الأعضاء من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل، ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن زيادة فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية لشعوبها. أطلق البرنامج في 6 نوفمبر 2013 وبدأت الأنشطة في مارس 2014 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وفي عام 2017، اعتمد البرنامج أحد عشر مشروعاً جديداً. وأدت هذه الاعتمادات الجديدة إلى زيادة عدد المشاريع إلى 23 مشروعاً، وعدد المستفيدين من الدعم الفني إلى 19 بلداً عربياً.

ومن بين المشاريع المهمة التي استفادت من مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية، يمكن ذكر المشاريع الجارية التالية:

1) دعم جامعة الدول العربية في تعزيز التكامل التجاري الإقليمي

2) دعم انضمام السودان وجزر القمر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

3) تعزيز مؤسسات دعم التجارة في الجزائر ومصر والكويت ولبنان وعمان والمملكة العربية السعودية

4) دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى الأسواق الخارجية

5) إنشاء قرية لتصدير منتجات الحرف اليدوية في جيبوتي

6) تنمية قطاع التمور في منطقة المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية

7) استراتيجية التجارة الوطنية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

8) مشروع القدرة التنافسية لقطاع التصدير (قطاعات تكنولوجيا المعلومات والمكسرات) في لبنان

9) إنشاء إدارة متخصصة لتعزيز الصادرات داخل البنك المصري لتنمية الصادرات لتقديم دعم أفضل للمصدرين من خلال منصة إلكترونية للمعلومات المتعلقة بالتجارة؛ ومشروع تدريب وتوظيف الشباب من أجل التصدير "TREE" الذي يهدف إلى تدريب 1000 خريج مصري جديد من محافظات مختلفة، مما يخلق كادراً متخصصاً في التصدير يعمل لدى شركات التصدير المصرية على مدى فترة زمنية مدتها عامان

المربع 11

أبرز المبادرات التدريبية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي تهدف إلى تعزيز التجارة

"منصة إطلاق التصدير"-السنغال: تنمية فرص التجارة تدريب المدربين السنغاليين في مجال التجارة الدولية

منصة إطلاق التصدير - السنغال

هي مبادرة مشتركة من مكتب تيسير التجارة في كندا (TFO Canada)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع وكالة تشجيع الصادرات في السنغال (ASEPEX).

وتتألف هذه المبادرة من برنامج لتدريب المدربين، وتهدف إلى توطيد وتوسيع خدمات المساعدة التصديرية التي تقدمها وكالة تشجيع الصادرات في السنغال وتسع مؤسسات أخرى لدعم التجارة ذات الصلة في السنغال.

ومن خلال هذا البرنامج، ستقوم وكالة تشجيع الصادرات في السنغال ومؤسسات دعم التجارة المرتبطة بها بتنمية مهاراتها الفنية في التجارة الدولية لتوفير التدريب وخدمات الدعم لصغار ومتوسطي المصدرين السنغاليين، وذلك لمساعدتهم على تنمية وصولهم إلى الأسواق الدولية وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة التي تهدف إلى الحد من الفقر في السنغال.

إن المستفيدين الرئيسيين من هذا البرنامج هم الفرق الفنية المكونة من 38 مستشاراً للتصدير، يعملون بنشاط في مجال دعم التجارة الدولية وكذلك على مستوى قطاعي أكثر تخصصاً. وتتحقق أهداف المشروع من خلال: تكييف المواد التدريبية لإنتاج دليل للتدريب المركزي للسنغال؛ وعقد دورة لتدريب المدربين لـ 38 موظفاً فنياً، وتنظيم دورتين منفصلتين للرصد والتقييم للمدربين المتدربين حديثاً لنقل معارفهم المكتسبة إلى المصدرين من الشركات السنغالية الصغيرة والمتوسطة.

الدورات التدريبية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

مسؤولو التدريب في الدول الأعضاء المحددة من وزارات التجارة والصناعة بشأن معايير الحلال. ساهمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمبلغ 20000 دولار أمريكي لإجراء هذه الدورات التدريبية.

الدورات التدريبية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ويهدف التدريب المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز قدرات موظفي القطاع العام في رابطة الدول المستقلة وأفغانستان في استخدام أدوات الوصول إلى الأسواق في مركز التجارة الدولية لتمكينهم من الاستفادة بكفاءة من هذه الأدوات في مجال التصدير.

تم تنظيم الجزء الأول من هذه الدورات التدريبية خلال الفترة من 20 إلى 22 نوفمبر 2017 في إسطنبول، بمشاركة 20 مشاركاً. وسيكتمل الجزء الثاني في فبراير 2018.

DIF استحداث إطار الأثر التنموي

إن تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل هي القيم الأساسية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. هذه القيم المزدوجة هي صميم الإستراتيجية العشرية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والتي تهدف إلى تحقيق النمو المالي من خلال توفير حلول تمويل التجارة، وتحقيق أثر تنموي في 57 دولة من الدول الأعضاء. لقد كانت هذه المسؤولية التي ألهمت المؤسسة لإصدار أول تقرير سنوي لفعالية التنمية في عام 2017، والذي كان يقوم على ستة محاور، يرتبط كل منها بالركائز الإستراتيجية للمؤسسة ، والأهداف الإستراتيجية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم تبنيها دولياً. لذا فقد جاء هذا المفهوم كأساس بنت المؤسسة عليه إطارها لقياس الأثر التنموي لأنشطتها.

لقد اختيرت مواضيع تطوير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لرصد مدى فعالية المؤسسة في المساهمة نحو تحقيق الأهداف العالمية من القاعدة إلى القمة.

تتقييم العمليات
لتعظيم الأثر التنموي

تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، شرعت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مراقبة عملياتها وتقييمها بصورة مستمرة.

ويتمثل جوهر هذا التوجه إلى تقييم كفاءة منح وتوجيه تمويلات المؤسسة ومدى معالجتها للفجوات في سوق تمويل التجارة بصورة فعالة من منظوري الاستدامة المالية والأثر التنموي. وعلى هذا النحو، يتيح تقييم الأنشطة التنموية إجراء تقييم منهجي وموضوعي لعملية أو برنامج أو سياسة منفذة أو قائمة أو مخطط لها بالإضافة إلى تقييم تصميمها وتنفيذها ونتائجها.

يتم اعتماد معيار تقييم من ثلاث محاور من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عند تقييم أي عملية.

1. **الإتساق:** مدى اتساق عملية التمويل مع أهداف المؤسسة الإستراتيجية فضلاً عن انسجامها مع احتياجات الدول التي تم تقديم المساعدة إليها.
2. **الفعالية:** مدى تحقيق أدوات تمويل التجارة للأهداف المالية والإنمائية
3. **الكفاءة:** المدى الذي حققته عملية تقديم المساعدة من حيث القيمة مقابل التكلفة، وفيما إذا كانت عملية المساعدة هذه فعالة من حيث عامل الوقت

وقد تم تطوير إطار الأثر التنموي الخاص بالمؤسسة باستخدام ستة محاور تنموية تعكس نية واضحة للتنمية في الخطة الإستراتيجية للمؤسسة ، وتفي بمهمة الموازنة بين توفير حلول تمويل التجارة، وخلق أثر تنموي في كافة الدول الأعضاء.

وتسهم المحاور الستة لإطار الأثر التنموي للمؤسسة بشكل مباشر في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يلي المحاور الست:

- النمو الشامل
- تنمية القطاع الخاص
- التكنولوجيا والمهارات والابتكار
- الاستدامة
- فعالية تقديم الخدمات
- إدارة محافظ الاستثمار

06

تعزيز الشراكات من أجل

التنمية المستدامة

التضافر والتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية

خلال عام 2017، واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعاونها الوثيق مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتفرعة منها والمنتمية إليها وأجهزتها المتخصصة، وهي: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمكتب التنسيقي للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك لترسيخ التضافر والتنسيق بين برامج كل منها والاستفادة من نقاط القوة والتجارب المشتركة من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف التي حددتها خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. وكما هو الحال دائماً، فقد واءمت المؤسسة برامجها الخاصة بتنمية التجارة بما يتماشى مع قرارات اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي ونفذت أعمالها وفقاً لذلك.

الشراكات من أجل تنمية التجارة الدولية

يتجه نهج الشراكات لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نحو الأنشطة والإجراءات الملموسة المشتركة. ففي عام 2017، شاركت المؤسسة بشكل فاعل في العديد من فعاليات تنمية التجارة مثل أول طاولة مستديرة حول التجارة لقادة بنوك التنمية متعددة الأطراف على هامش المراجعة العالمية السادسة المعنية بالمساعدة من أجل التجارة والتي شهدت مشاركة الرئيس التنفيذي للمؤسسة في الجلسة العامة مع السيد روبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد أنجل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد شكلت الشراكات من أجل إفريقيا محور تركيز رئيسي للمؤسسة في عام 2017. وفي هذا الإطار، عملت المؤسسة على عدة أصعدة مع البنك الافريقي للتنمية والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير. وقد جددت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اتفاقية الشراكة مع البنك الافريقي للتنمية والتي تتضمن تمويل التجارة وتنمية التجارة كجزء منها.

وكانت المؤسسة نشطة في الاستفادة من توقيع اتفاقية الشراكة بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركاء التنمية الآخرين، مثل البنك الآسيوي للتنمية (AsDB) وبنك التنمية بين الامريكتين (IDB)، من أجل النهوض بجدول أعمال التجارة الدولية من خلال إدراج تمويل التجارة وتنمية التجارة في نطاق الاتفاقيات.

وقد عززت المؤسسة أيضاً شراكتها مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال التوقيع على خطاب نوايا من أجل الشراكة في يوليو 2017 للعمل معاً على التمويل المتعلق بالمناخ وحلول التجارة المستدامة وسلاسل القيمة العالمية وأمن الطاقة وتنمية صادرات قطاع الزراعة. كما شاركت المؤسسة في اجتماع الخبراء على عدة أعوام بشأن تيسير التجارة والإمدادات التجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وعقب المشاركة الأولى للمؤسسة في الاجتماع السنوي للجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية في عام 2016، شاركت المؤسسة في اجتماع عام 2017 وشاركت أيضاً في الاجتماع الفني للجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية بهدف تحويل جهود السياسة المصرفية إلى برامج ولوائح يمكن تطبيقها. وعلاوةً على ذلك، شاركت المؤسسة في عدة حلقات نقاش وساهمت في أعمال فريق العمل المعني بتمويل التجارة المستدامة.

سياسات التجارة الدولية

انخرطت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في النهوض بالسياسات العامة من منظور الدعوة إلى اعتماد وتنفيذ السياسات الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطوير التجارة الدولية الشاملة. وتتمثل فلسفة المؤسسة في ربط عمل السياسة بأنشطتها التنفيذية من أجل إيجاد ميزة تنافسية للمؤسسة. وبعد تحليل التحديات المتعلقة بالسياسات وتطوير المواقف السياسية، شاركت المؤسسة بوجهة نظرها حيال السياسات في المحافل المتخصصة أو العامة ذات الصلة مثل الدورة 23 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP23) أو اجتماعات الخبراء لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية أو الاجتماع السنوي لمجالس المستقبل العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد كان تغير المناخ والإجراءات المتعلقة به أحد موضوعات السياسات المهمة الأخرى في عام 2017. ومن ثم فقد سعت المؤسسة إلى تطوير فهمها الذي من شأنه أن يتيح الاستفادة من خبرتها في تصميم حلول تمويل التجارة المتعلقة بالمناخ والبرامج المتكاملة والاستفادة من الصناديق المناخية من أجل حشد الموارد. وبعد نشر تقرير موجز حول "التجارة الدولية وتغير المناخ" لمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين، نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة حلقة نقاش حول "التجارة والنقل وتغير المناخ" على هامش مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين. وعلاوةً على ذلك، فقد شهد عام 2017 وضع سياسة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بتغير المناخ وقد شاركت المؤسسة في ذلك بشكل فعال.

المربع 12

التجارة الدولية كمحرِّك للتنمية المستدامة:
خبرة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة - مجلة السياسات العالمية (Global Policy Journal)

تُعد التجارة الدولية بمثابة محركٍ رئيس للنمو الاقتصادي العالمي على مدى عدة قرون. وقد تميزت العقود الماضية بتوسع كبير وغير مسبوق في التجارة الدولية، حيث زادت من 5 تريليون دولار أمريكي في عام 1994 إلى حوالي 24 تريليون دولار أمريكي في عام 2017. كما أصبحت التجارة الدولية حالياً، أكثر من أي وقت مضى، وسيلة قوية لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة. وتهدف المقالة إلى تسليط الضوء على تجربة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تمويل التجارة الدولية ودعمها، مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية المستدامة.

وتعد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منظمة التنمية متعددة الجنسيات الوحيدة المتخصصة في التجارة حاليًا، في حين أن هناك احتياجات هائلة لمزيد من منظمات التنمية التي تركز على التجارة. ويمكن لمنظمة التنمية التجارية متعددة الجنسيات هذه، التي توفر التمويل والمساعدة الفنية ودعم السياسة، تحقيق التنمية المستدامة من خلال علاقة الشراكة بين القطاع العام والخاص والأشخاص (PPPP). ومن شأن مشاركة المجتمعات والأقليات أن تكفل شمولية التدخلات ومرونتها لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية. ويتمثل الهدف من ذلك في ترجمة تلك الأمور إلى معاملات تمويل التجارة وإسهامات تنمية التجارة المستهدفة على نطاق أوسع وبجودة أفضل وفي الوقت المناسب.

تحديات حقيقية تواجه عمليات تمويل التجارة

لقد كان عام 2017 عاماً استثنائياً من حيث الحقائق الجديدة في السوق والتي تمثل تحديات في توفير الموارد المالية لعمليات تمويل التجارة بنفس الوتيرة التي مرت بها سابقاً.

إن الطلب المتزايد من قبل عملاء المؤسسة من الجهات السيادية للمؤسسة على التمويل "السريع" وأيضاً جهودهم لجمع الأموال من أسواق رأس المال من خلال إصدار الصكوك، والمنافسة مع التمويل المقدم من قبل المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، والضغوط على تكاليف التمويل، إلى جانب استمرار انخفاض أسعار السلع الرئيسية كلها أمور تمثل تحديات واجهتها المؤسسة وأدت إلى صعوبة في جمع الأموال المستهدفة من شركائها في السوق خلال عام 2017.

وعلى الرغم من التحديات السابقة، نجحت المؤسسة خلال عام 2017 في جمع ما قيمته 2,994 مليون دولار أمريكي من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والشركاء الآخرين في تمويل 23 عملية مجمعة لصالح 12 دولة من الدول الأعضاء. ويمثل هذا المستوى من الأموال التي تم حشدها ما يقارب من 81% من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة إلى عملائها هذا العام.

ومن أجل المضي قدماً، ستعمل المؤسسة باستخدام خبرتها الممتدة على مدى عقد من الزمن على تعزيز علاقاتها طويلة الأمد مع الشركاء الإستراتيجيين، واستكشاف آليات مبتكرة جديدة لجمع الأموال من الأسواق، واستهداف أسواق جديدة وأنواع جديدة من المستثمرين لم يسبق التحامل معها.

حشد الموارد من أجل تنمية التجارة

تشمل مصادر حشد الموارد الخاصة بتنمية التجارة حشد الموارد من أجل صندوق تنمية التجارة، وتخصيص نسبة مئوية من صافي دخل المؤسسة لأنشطة تنمية التجارة، والمساهمات الأخرى المقدمة من المؤسسة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والجهات المانحة الأخرى والتبرعات والمنح الموجهة للمشاريع والرعايات. وسيكون الشركاء، مثل الإطار المتكامل المعزز(EIF) ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الشركاء غير التقليديين، مثل مراكز الأبحاث والمؤسسات، عاملاً أساسياً في السنوات المقبلة لزيادة جمع الأموال من قِبل المؤسسة من أجل الإسهام في تنمية التجارة. وقد نجحت المؤسسة في عام 2017 في حشد الموارد من أجل مبادرات تنمية التجارة بمبلغ 950,000 دولار أمريكي.

الفرص الجديدة لإدارة الموارد السائلة

كان عام 2017 أيضاً عاماً لافتاً للنظر للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فيما يتعلق بإدارة أموالها السائلة واستثمارها. فقد كان تركيزها في هذا العام منصباً على زيادة استخدام مواردها في عمليات تمويل التجارة لتحسين الدخل من تمويل التجارة، مع الحفاظ على المستوى الأمثل للسيولة في الوقت نفسه. وكان هناك هدف آخر وهو إدارة محفظة استثمارات الصكوك لدى المؤسسة بأكثر قدر من الكفاءة لتخفيف المخاطر المرتبطة بتغيرات الأسعار الناجمة عن الاتجاه التصاعدي في أسعار السوق.

وخلال هذا العام، عملت المؤسسة على تنقيح سياسة السيولة على المستوى الداخلي بهدف الحصول على نسخة محسنة تتناول النموذج المالي الجديد للمؤسسة والذي يهدف إلى تحقيق النمو والاستدامة المالية ويمكن المؤسسة من الحصول على أعلى تصنيف ائتماني ممكن يضمن التوافق مع المنهجيات التي يتم تبنيها في السوق وأفضل الممارسات لتقييم كفاية السيولة وإدارة مخاطر السيولة. ونتيجة لذلك، تم إعداد نسخة منقحة كانت من بين العوامل التي ساعدت المؤسسة في الحصول على التصنيف الأول لها A1/P-1 من مؤسسة موديز.

وبعد عشر سنوات من عملياتها، تدشن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مشروعاً لتنفيذ الحلول الخاصة بها لإدارة الخزينة والذي ستقوم المؤسسة من خلاله بإنشاء وظيفة الخزينة الخاصة بها، والمنافسة في الأسواق المالية على أساس مستقل، وجمع الأموال واستثمارها مع النظراء. ويعد هذا المشروع من المبادرات الإستراتيجية التي تندرج ضمن الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة التي تدعو إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد وزيادة الربحية وتحقيق الاستدامة المالية. ولهذا الغرض، ستشارك المؤسسة في الاتفاقيات الثنائية مع المؤسسات المالية والمصارف لحشد موارد مالية إضافية.

07

تحقيق التميز المؤسسي

تعزيز الكفاءة التنظيمية

نجحت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تطوير نظامها المصرفي الأساسي من خلال الشراكة مع شركة Path Solutions، باعتبارها واحدة من أبرز مقدمي الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل تنفيذ الحل الرائد في المجال "iMal" المقدم من شركة Path Solutions. ويوفر هذا الحل الدعم الكامل لمختلف الوظائف داخل المؤسسة، ويتسم بأنه متوافق مع القواعد والأحكام الشرعية، مما يسهل إطلاق المنتجات والخدمات الإسلامية بكفاءة وفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من شركة Path Solutions، تمكنت المؤسسة من تصميم أول نظام للتمويل المهيكل على منصة iMal الذي تم تطويره باستخدام الخبرة الفريدة في مجال تمويل المهيكل المبني على الشريعة الإسلامية وخبرة تطوير النظم لدى Path Solutions.

وبالتوازي مع ذلك، عقدت المؤسسة شراكة مع شركة هورفاث وشركائها لمراجعة عملياتها الداخلية وتحديثها، وتمكنت بنجاح من إعادة هندسة الإجراءات الأساسية لعملها ، وهو ما يمثل إحدى المبادرات التحولية الأساسية للمؤسسة في عام 2017. وتهدف النتيجة إلى تحسين وتبسيط جميع الجوانب التشغيلية وإعادة مواءمة عمليات المؤسسة مع ما استُجد من إستراتيجية ونموذج أعمال.

ومن المتوقع أن تؤدي الإجراءات المعاد تصميمها إلى تحقيق تحسينات كبيرة في الأداء داخل المؤسسة مع إحداث تأثير في تقليل أوقات الاستجابة وزيادة المكاسب الناتجة عن الكفاءة وتحسين فعالية الأعمال. وسوف تؤدي هذه التحسينات والترقيات إلى تمكين المؤسسة من تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات والدعم على نحو أفضل للدول الأعضاء ، وفي نفس الوقت تحسين عمليات الإدارة الداخلية لديها.

الحوكمة والشؤون القانونية وإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية

الجمعية العامة

هي أعلى سلطة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة حيث تتركز كل سلطات المؤسسة فيها. وتتكون الجمعية العامة من ممثلي الدول الأعضاء والمؤسسات المالية التي تمتلك أسهما في المؤسسة، وهي مسؤولة عن وضع القواعد والتنظيمات التي تحكم العمل الكلي للمؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من 10 أعضاء ورئيس المجلس وهو رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والمجلس هو الجهة المسؤولة عن الأداء العام للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات واعتماد خطط العمل والاستراتيجيات والميزانيات، بالإضافة إلى عمليات المؤسسة في نطاق السلطات المفوضة له من الجمعية العامة.

لجنة المراجعة

لجنة المراجعة لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وهي اللجنة المسؤولة عن الإشراف على جوانب المراقبة الداخلية والمالية للمؤسسة والتأكد من اتساقها مع المهمة الموكلة إليها. وترفع اللجنة تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر

ركزت المؤسسة باستمرار على تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال. ويتم تنفيذ جميع معاملات وأنشطة المؤسسة في إطار إدارة المخاطر الذي يتكون من السياسات والمبادئ التوجيهية والأنظمة/الأدوات والممارسات المصممة للتخفيف من مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر القانونية. وتجدر الإشارة إلى أن حصول المؤسسة للمرة الأولى على تصنيف من الدرجة الاستثمارية A1 ضمن تصنيفات وكالة موديز، ونموذج الأعمال الجديد الذي يركز على دخول الأسواق والقطاعات التي لم يسبق للمؤسسة دخولها في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق النمو لكل من الأثر التنموي والاستدامة المالية، فأصبح أكثر أهمية تعزيز إطار إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وفي إطار عملية إعادة هندسة أساليب العمل ، قامت المؤسسة بتبسيط وأتمتة معظم عملياتها في نظام معلومات متكامل، وخاصة العمليات الشاملة المتعلقة بالائتمان ومخاطر السوق، وذلك من أجل الحد من المخاطر التشغيلية وتحسين الكفاءة على حدٍ سواء. وفي هذه الأثناء، تم تحديث جميع السياسات القائمة المتعلقة بمجموعات المخاطر الرئيسية (الائتمان والسوق والتشغيل) لمراعاة أحدث التطورات.

وفي هذا السياق، واصلت المؤسسة بناء القدرات المؤسسية لإدارة المخاطر في عام 2017 وذلك استمراراً لتعزيز قدرتها على تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها ورصدها ومراقبتها والسيطرة عليها بشكل استباقي.

وفيما يلي وصف لإطار الحوكمة الذي تقوم عليه إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.

على المستوى الإشرافي

(مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه)

يقدم مجلس الإدارة التوجيه الإستراتيجي لإدارة المخاطر بشكل فعال وتقع عليه كامل مسؤولية إدارة جميع المخاطر الجوهرية التي قد تتعرض لها المؤسسة وضمان وجود الموارد والنظم والممارسات والثقافة المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر. ولأداء هذه المسؤوليات، أنشأ مجلس الإدارة لجنة المراجعة المنبثقة عنه. وتُشرف لجنة المراجعة على معظم مهام إدارة المخاطر بالانابة عن المجلس.

على المستوى الإداري
(لجنة المجموعة لإدارة المخاطر ((GRM، ولجنة إدارة المؤسسة ، ولجنة الائتمان، واللجنة الفنية، ولجنة مراجعة العمليات، ولجنة الأصول والالتزامات، ولجنة تقييم المحافظ)

تعتبر لجنة المجموعة لإدارة المخاطر (GRM) هيئة على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتي تغطي المخاطر على مستوى المجموعة من منظور الإستراتيجيات والسياسات والتطوير وأدوات التقييم / القياس وإطار نظم المعلومات الإدارية والامتثال. وتركز لجنة الإدارة على القضايا المتعلقة بالمخاطر الخاصة بالمؤسسة فقط. وتهتم لجنة المراجعة التشغيلية، واللجنة الفنية، ولجنة الائتمان ولجنة تقييم المحافظ على المسائل المتعلقة بمخاطر الائتمان. من ناحيةٍ أخرى، تركز لجنة إدارة الأصول والالتزامات على المسائل المتعلقة بمخاطر السيولة والسوق.

على مستوى الإدارات
(وظائف الأعمال / مسؤولو المخاطر، ووظائف الدعم، ووظائف التحكم، والامتثال)

إدارة المخاطر

من أجل التنفيذ الفعّال لإطار المخاطر، يوجد للمؤسسة إدارة مختصة بإدارة المخاطر و تعتبر إدارة مستقلة عن إدارات الأعمال والدعم.

ولكون هذه الإدارة مسؤولة عن إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، فإنها تركز على وجه التحديد على: مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية وغيرها من المخاطر الأخرى.

المراجعة الداخلية

خلال عام 2017، قامت إدارة المراجعة الداخلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (GIAD) بمهمة رقابية مستقلة تتمثل مهمتها في إضافة قيمة ومواصلة تحسين عمليات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كعضو في مجموعة البنك . فقد ساعدت المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال وضع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسينها. وتتوافق أنشطة إدارة GIAD مع ميثاق مراجعة الحسابات، والدليل ومدونة قواعد السلوك، والإطار المهني والمعايير المعترف به دولياً التي وضعها المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA). وكان دورهم هو رفع مستوى الوعي بالمخاطر وضوابط التخفيف منها، وكذلك تقديم المشورة إلى إدارة المؤسسة فيما يتعلق بتطوير حلول الرقابة الفعّالة. استخدمت عملية تطوير خطة التدقيق السنوية لإدارة المراجعة الداخلية للمجموعة نهجاً مستنداً إلى المخاطر ويتماشى مع إستراتيجية المؤسسة وأهدافها وأهم مخاطرها.

كجزء من التغييرات التنظيمية في مجموعة البنك ومتطلبات المؤسسة الناشئة عن ذلك، سيتم إضفاء الطابع اللامركزي على وظيفة المراجعة الداخلية اعتباراً من عام 2018، وسيتم تشغيل إدارة المراجعة الداخلية المكرسة بالكامل للمؤسسة خلال عام 2018. وستكون إدارة المراجعة الداخلية الجديدة مستقلة عن إدارة المؤسسة وستتبع من الناحية المهنية لرئيس لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة.

وسيتم إعداد خطة انتقالية خلال عام 2018، بالتعاون الوثيق مع GIAD ، لضمان الانتقال السلس والفعّال. سيشمل هدف إدارة المراجعة الداخلية الجديدة تعزيز تغطية المراجعة المستقلة للحسابات المستندة إلى المخاطر للمؤسسة بتركيز وعمق بما يتماشى مع تطلعات المجلس والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وأفضل الممارسات الدولية.

٢٨

البيانات المالية
المدققة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات المستقلين
31 ديسمبر 2017 م (1438 هـ - 1439 هـ)

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات
31 ديسمبر 2017م (الموافق 13ربيع الثاني 1439هـ)

جدول المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مراجعي الحسابات المستقلين	61
قائمة المركز المالي	62
قائمة الدخل	63
قائمة التغيرات في حقوق االعضاء	64
قائمة التدفقات النقدية	65
إيضاحات حول القوائم المالية	66-91

إرنست و يونغ و شركاهم (محاسبون قانونيون)
الدور الثالث عشر ، برج طريق الملك
صندوق بريد ١٩٩٤
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
رقم التسجيل: ٤٥

هاتف: ٨٤٠٠ ٢٢١ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٨٥٧٥ ٢٣١ ١٢ ٩٦٦+

www.ey.com

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين
إلى: أصحاب المعالي رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ) وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق الاعضاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص بالسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة، ومسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن المراجعة تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة مراجعة عن المبالغ والافصاحات في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات المحددة على تقدير مراجع الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ. عند تقييم تلك المخاطر، يأخذ مراجع الحسابات الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية للمنشأة في الاعتبار من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس لإبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية في المنشأة. تشتمل المراجعة أيضاً على تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وتقييم العرض العام للقوائم المالية.

إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ وملاءمة لتوفير أساس لرأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية ككل تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ) واداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وأحكام الشريعة كما تم تحديدها من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ
٢٦ فبراير ٢٠١٨م

جـــدة
OO/٣٨٨/١٧

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ)

	إيضاح	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٤	**١٣٧,٥٢٣**	١١٩,١٨٠
ودائع سلعية من خلال بنوك	٥	**٩٦,٤٠٠**	٥,٠٠٠
تمويل مرابحة تجارية، صافي	٦(أ)	**٦٣٢,٩٩٩**	٧٣٢,٣٠٠
استثمارات في صكوك	٨	**٦١,٩١٢**	٥٣,٣٨٥
مطلوب من أطراف ذات علاقة	١٢(ب)	**٢,٨٣٩**	٣,٨٩٧
دخل مستحق وموجودات أخرى	٩	**٧,٠٨٨**	١٠,٣٥٩
موجودات ثابتة	١٠	**٦٩٢**	١,٢١٨
مجموع الموجودات		**٩٣٩,٤٥٣**	٩٢٥,٣٣٩
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مطلوب لأطراف ذات علاقة	١٢(ج)	**٢,٢٣٠**	٣,٤٨١
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات اخرى	١١	**٢٢,٨٦٨**	٢٦,٦٦٠
التزام التقاعد والرعاية الطبية	١٣(و)	**١٠,٠٣٩**	١٥,٣٧٨
مجموع المطلوبات		**٣٥,١٣٧**	٤٥,٥١٩
حقوق الاعضاء			
رأس المال المدفوع	١٤	**٧٣٤,٩٧٨**	٧٣٠,٦٨١
احتياطي عام	١٦	**١٧٦,٦١٠**	١٦٣,٣٨٧
عجز اكتواري في التزام التقاعد والرعاية الطبية	١٣(ز)	**(٧,٢٧٢)**	(١٤,٢٤٨)
مجموع حقوق الأعضاء		**٩٠٤,٣١٦**	٨٧٩,٨٢٠
مجموع المطلوبات و حقوق الأعضاء		**٩٣٩,٤٥٣**	٩٢٥,٣٣٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ)

	إيضاح	**من ١ يناير ٢٠١٧م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف**	من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
الدخل من:			
تمويل مرابحة تجارية		**٢٤,٦١٣**	٢٨,١١٢
حصة المضارب من الربح		**٨,٥٥٣**	١٤,٩٦٩
رسوم تنفيذ		**٤,٧٨٤**	٥,٤٤٧
رسوم فتح اعتماد		**٣,٠٠٣**	٣,٤٣٩
استثمار في صكوك		**١,٨٠٧**	٥,١١٥
ودائع سلعية		**٦٧٩**	١,٤٧٢
(خسارة) / دخل آخر	٢٢	**(٥٨)**	٣,٧١٢
		٤٣,٣٨١	٦٢,٢٦٦
المصروفات:			
تكاليف موظفين		**(١٩,٦٤١)**	(٢٢,٣٨٨)
مصروفات إدارية اخرى	١٥	**(٦,١٦١)**	(٧,٠٦٩)
استهلاك	١٠	**(٧٢٢)**	(١,٠١١)
		(٢٦,٥٢٤)	(٣٠,٤٦٨)
انخفاض قيمة تمويل مرابحة تجارية	٧	**(٣,٤٠٧)**	(٢٠,٩٩٧)
خسارة غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨	**(٢٢٧)**	(٧٨٠)
صافي الدخل للسنة / للفترة		**١٣,٢٢٣**	١٠,٠٢١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ)

	إيضاح	رأس المال المدفوع دولار أمريكي بالآلاف	الاحتياطي العام دولار أمريكي بالآلاف	عجز اكتواري من التزام التقاعد والرعاية الطبية دولار أمريكي بالآلاف	مجمـوع حقوق الأعضاء دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م		**٧٠٨,٩٦٨**	**١٥٣,٣٦٦**	**–**	**٨٦٢,٣٣٤**
العجز الإكتواري في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية		–	–	(١٤,٢٤٨)	(١٤,٢٤٨)
رأس المال المقدم		٢١,٧١٣	–	–	٢١,٧١٣
صافي الدخل للفترة المحول إلى الاحتياطي العام	١٦	–	١٠,٠٢١	–	١٠,٠٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م		**٧٣٠,٦٨١**	**١٦٣,٣٨٧**	**(١٤,٢٤٨)**	**٨٧٩,٨٢٠**
ربح إكتواري في خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية		–	–	٦,٩٧٦	٦,٩٧٦
رأس المال المقدم		٤,٢٩٧	–	–	٤,٢٩٧
صافي الدخل للسنة المحول إلى الاحتياطي العام	١٦	–	١٣,٢٢٣	–	١٣,٢٢٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م		**٧٣٤,٩٧٨**	**١٧٦,٦١٠**	**(٧,٢٧٢)**	**٩٠٤,٣١٦**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ)

	إيضاح	من ١ يناير ٢٠١٧م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي الدخل للسنة / للفترة		١٣,٢٢٣	١٠,٠٢١
تعديلات على البنود التالية:			
استهلاك	١٠	٧٢٢	١,٠١١
انخفاض في قيمة تمويل مرابحة تجارية		٣,٤٠٧	٢٠,٩٩٧
خسارة غير محققة من إعادة تقييم صكوك	٨	٢٢٧	٧٨٠
خسارة من استبعاد موجودات ثابتة		–	٩
تكلفة خدمة التزام تقاعدي ورعاية طبية		٣,١٢٧	٣,٠٧٣
عكس قيد ذمم دائنة قائمة طويلة الاجل	٢٢	–	(٣,٦٨٧)
ربح محقق من استبعاد صكوك	٨	(٣٣٢)	(٢,٥١٢)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
تمويل مرابحة تجارية		٩٥,٨٩٤	(٥٥,٤٩٣)
دخل مستحق وموجودات اخرى		٣,٢٧١	٤,٩٧٧
مطلوب من / لأطراف ذات علاقة، صافي		(١٩٣)	٤٥٣
مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات اخرى		(٣,٧٩٢)	١,٠٤١
التزام تقاعدي ورعاية طبية مدفوع		(١,٤٩٠)	(١,٩٤٣)
صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		١١٤,٠٦٤	(٢١,٢٧٣)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
استثمارات في صكوك	٨	(٥٠,٢٢٩)	(٣٨,٠٥٢)
استبعاد صكوك	٨	٤١,٨٠٧	٨٤,٨٢٤
استثمارات في ودائع سلعية	٥	(٩٤٠,٣٠٠)	(٦,٣٩٢,٠٠٠)
استبعاد ودائع سلعية	٥	٨٤٨,٩٠٠	٦,٤٢٩,٣٣٠
شراء موجودات ثابتة	١٠	(١٩٦)	(٢٢٢)
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة الاستثمارية		(١٠٠,٠١٨)	٨٣,٨٨٠
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي:			
مساهمة في رأس المال	١٤	٤,٢٩٧	٢١,٧١٣
صافي النقد من النشاط التمويلي		٤,٢٩٧	٢١,٧١٣
صافي التغير في النقد وما حكمه		١٨,٣٤٣	٨٤,٣٢٠
النقد وما في حكمه في بداية السنة / الفترة		١١٩,١٨٠	٣٤,٨٦٠
النقد وما في حكمه في نهاية السنة / الفترة	٤	١٣٧,٥٢٣	١١٩,١٨٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الموافق ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ)

١ - التأسيس والأنشطة وغيرها

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار الجمعية العامة لدى البنك الإسلامي للتنمية ("البنك الإسلامي للتنمية" أو "البنك") في اجتماعهم الثلاثين المنعقد بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٥م (١٧جمادى الاولى ١٤٢٦هـ). تتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس. المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود وشراء وبيع ممتلكات واتخاذ إجراءات قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لأي هيئة رقابة خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والاشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات سيادية مقدمة إلى أو مضمونة من الدول الأعضاء المعنية ، أو استثمارات في الدول الأعضاء وهي مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية كما أن السنة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية الشمسية.

تغطي القوائم المالية الحالية فترة ٣٦٥ يوماً من ١ يناير ٢٠١٧م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، وتغطي أرقام المقارنة فترة ٤٤٤ يوماً من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وهي غير قابلة للمقارنة.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية من مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٨م (الموافق ١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ).

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

أ) أساس الإعداد

تُعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. أما بخصوص الامور التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المؤسسة تلجأ إلى التوجيهات التي تتعلق بالمعايير ذات الصلة الصادرة عن أو التي تم اعتمادها بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات المتعلقة به الصادرة عن لجنة تفسير التقارير الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ما لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

تُعد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك.

ب) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استخدام تقديرات وافتراضات محاسبية جوهرية تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. يتوجب على الإدارة ممارسة حكمها في تطبيق السياسات المحاسبية. وتتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات والأحكام باستمرار بناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما في ذلك الحصول على الاستشارة المهنية والتوقعات المستقبلية للأحداث التي يتوقع ان تكون معقولة ضمن الظروف.

(١) مبدا الاستمرارية

قامت إدارة المؤسسة بتقدير مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وأنها على ثقة بأن المؤسسة لديها الموارد اللازمة للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. إضافةً لذلك، إن إدارة المؤسسة لا علم لها بأي حالة من عدم التيقن والتي بدورها يمكن أن تلقي بظلال من الشكوك الجوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب) أحكام وتقديرات محاسبية جوهرية (تتمة)

(٢) انخفاض قيمة تمويل مرابحة تجارية
تقوم المؤسسة بممارسة حكمها في تقييم مخصص الانخفاض في قيمة موجودات تمويل المرابحة التجارية على المستويين العام والخاص، يتم تقدير مخصص الانخفاض في قيمة موجودات مرابحة بعينها بناءً على الفرق بين القيمة الدفترية لأصل محدد وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل والتي تم خصمها باستخدام معدل العائد المذكور في اتفاقية المرابحة.

يتم تقييم محفظة المرابحة بشكل أكبر لمعرفة الانخفاض في القيمة المتأصل في المحفظة لكن لا يمكن تتبعه بسهولة / مباشرة في موجودات محددة في المحفظة، بعد استبعاد موجودات المرابحة المصنفة كموجودات غير عاملة وتكوين مخصص لها بالتحديد. تقوم المؤسسة بتقدير الاحتياطيات العامة لمعرفة الانخفاض في قيمة موجودات المرابحة بمتوسط ما بين ٠,٥٠% إلى ١% من محفظة المرابحة بخلاف الموجودات المصنفة كموجودات غير عاملة وتم تكون مخصص لها.

(٣) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات
تحدد إدارة المؤسسة الأعمار الإنتاجية لممتلكاتها ومعداتها لاحتساب الاستهلاك. تتحدد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. تقوم الإدارة بفحص القيمة المتبقية للأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مخصص الاستهلاك الذي يتم تحميله مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

(٤) التزام تقاعدي ورعاية طبية
يتم تحديد الالتزام التقاعدي والرعاية الطبية والتكاليف المتعلقة بهما للفترة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتوري عمل افتراضات حول معدلات الخصم وزيادات الرواتب في المستقبل...وخلافه. نظراً للطبيعة طويلة الاجل لهذه الالتزامات فإنها تخضع لعدم تيقن جوهري.

ج) العملة الأجنبية

(١) عملة العرض والتشغيل
تُعرض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي بالآلاف الذي يعتبر عملة التشغيل وعملة العرض للمؤسسة.

(٢) معاملات وأرصدة
تحول المعاملات التي تتم بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح وخسائر الصرف الاجنبي الناتجة عن تسوية المعاملات وتحويل الموجودات النقدية والمطلوبات المسجلة بعملات أجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير المالي في قائمة الدخل باستثناء الأرباح والخسائر غير المحققة في استثمارات حقوق ملكية رأس المال – إن وجدت – والتي تسجل بالقيمة العادلة في حساب الاحتياطي ضمن حقوق الأعضاء.

تحول البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية للعملة الأجنبية مع سعر الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من أرصدة بنكية واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وودائع سلعية من خلال بنوك وتستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل اعتباراً من تاريخ الإيداع.

هـ) ودائع سلعية من خلال بنوك

تتم الودائع السلعية من خلال أدوات متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة ومع بنوك إسلامية باستخدام معدل ربح ثابت .يقتصر شراء وبيع السلع على شروط الاتفاق بين المؤسسة وبنوك متنوعة. تسجل الودائع السلعية مبدئياً بالتكلفة متضمنة رسوم الاقتناء والتي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

تصنف الودائع السلعية من خلال البنوك بتاريخ استحقاق أصلي ثلاثة أشهر أو أقل بتاريخ الإيداع كنقد وما في حكمه.

و) تمويل مرابحة تجارية

إن تمويل المرابحة التجارية هو اتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه واقتنائه بناءً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات تمويل المرابحة التجارية بتكلفة البضائع المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الربح المحقق للمؤسسة حتى تاريخ التقرير المالي ناقصاً دفعات السداد المستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من مجموع دخل تمويل المرابحة التجارية الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الاموال.

يتم قيد سلع المرابحة التجارية بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة - إن وجدت.

ز) استثمارات في صكوك

الاستثمارات في الصكوك هي أدوات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تُدرج هذه الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام العقد، ويتم لاحقاً إعادة قياس القيمة العادلة لتلك الاستثمارات في نهاية فترة التقرير المالي وتحمل الأرباح والخسائر الناتجة على قائمة الدخل.

ح) موجودات ومطلوبات مالية

تتكون الموجودات المالية من نقد وما في حكمه وودائع سلعية واستثمارات في صكوك وتمويل مرابحة تجارية ومطلوب من أطراف ذات علاقة. ويتم قياس هذه الموجودات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة ويتم قيدها لاحقاً بالتكلفة ـ باستثناء استثمارات في الصكوك ـ مطروحاً منها المخصص المناسب للمبالغ التقديرية التي لا يمكن استردادها - إن وجدت.

يتم تصنيف المطلوبات المالية استناداً إلى جوهر الاتفاقيات التعاقدية المبرمة. تتكون المطلوبات المالية الهامة من مطلوب لأطراف ذات علاقة وذمم دائنة أخرى ويتم قياسها بدايةً بقيمتها العادلة ويتم قيدها بالتكلفة.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تمويل المرابحة التجارية
يتم اجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية، وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص خسائر الانخفاض في القيمة بناءً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم هذه فحص الموجودات المالية بتاريخ التقرير المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المطلوبة من بعض الدول أو الأفراد ومن خطط التسوية المتفق عليها بشكل مشترك. تنتج الخسائر عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس العائد الضمني لأصل محدد في الاتفاقية. يتم تعديل مخصص الانخفاض في القيمة بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف السائدة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تكوين مخصص عام/مخصص محفظة للخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة الحالية كما في تاريخ التقرير المالي. يتم تقدير ذلك بناءً على تصنيفات المخاطر للدول والظروف الاقتصادية الراهنة والنمط الافتراضي المتضمن في مكونات المحفظة.

يتم قيد التعديلات على المخصص كتكاليف أو إضافة ضمن قائمة الدخل. عند تحديد كفاية المخصص، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني في القوائم المالية.

موجودات مالية اخرى
يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال استخدام حساب مخصص. عند اعتبار الأصل المالي غير قابل للاسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص ويتم قيد أي خسارة إضافية في قائمة الدخل. أما بالنسبة للمبالغ التي يتم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً استردادها فيتم اضافتها على قائمة الدخل. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عندما يكون الانخفاض في القيمة العادلة أقل من التكلفة جوهرياً أو ممتداً لفترة طويلة.

ي) موجودات ثابتة
تُقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. يُحمل الاستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت بهدف توزيع التكلفة مع القيم المتبقية على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة لهذه الموجودات كما يلي:

معدات مكتبية و اجهزة حاسوب	٤ سنوات
سيارات	٥ سنوات

يتم اعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الانتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروف ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الرئيسية والتجديدات ،إن وجدت، ويتم استبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

تمثل الموجودات تحت الانشاء التكاليف المتكبدة على المشاريع القائمة والتي يتم تحويلها إلى فئة الأصل ذات الصلة بمجرد الانتهاء من المشروع.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك) المخصصات

يُعترف بالمخصصات إذا كان لدى المؤسسة التزام قانوني أو ضمني - نتيجة لحدث سابق - يمكن تقديره بصورة يُعتد بها ومن المحتمل أن يستلزم تسوية هذا الالتزام استخدام موارد مالية.

ل) تحقق الإيرادات

تمويل المرابحة التجارية

يُقيد الدخل من تمويل المرابحة التجارية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ سداد الأقساط.

ودائع سلعية من خلال البنوك

يُقيد الدخل من ودائع السلع من خلال بنوك إسلامية على أساس الاستحقاق الزمني على مدى الفترة من تاريخ صرف الأموال الفعلي إلى تاريخ الاستحقاق.

استثمارات في صكوك

يُقيد الدخل من الاستثمارات في الصكوك على أساس الاستحقاق الزمني باستخدام نسبة العائد المعلنة من المنشآت المصدرة.

حصة المضارب من الربح

يقيد الدخل الخاص بحصة المضارب في الأرباح على أساس الاستحقاق عند تقديم الخدمة.

رسوم تنفيذ و دخل اصدار اعتمادات مستندية

يقيد الدخل من رسوم تنفيذ المقدمة ومن اصدار الاعتمادات المستندية عند بداية الصفقات المبرمة ذات الصلة بناءً على الاتفاقيات التعاقدية.

عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية

إن أي دخل من النقد وما في حكمه من الاستثمارات الأخرى التي لا تجيزها الهيئة الشرعية لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيتم تحويل الدخل لها.

م) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ نظاماً لمقاصة المبالغ المدرجة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ن) الزكاة وضريبة الدخل

لا تخضع المؤسسة للزكاة أو ضريبة الدخل وأي التزام زكاة أو ضريبة دخل من مسؤولية كل عضو من الأعضاء.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

س) التزام تقاعدي ورعاية طبية

لدى المؤسسة خطتي منافع محددة للتقاعد لموظفيها، بالمشاركة مع صندوق التقاعد لجميع منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهما خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، وكلاهما يتطلب مساهمات تسدد إلى صندوقين يتم إدارتهما بشكل منفصل.

تعرف خطة المنافع المحددة بأنها خطة تقاعد تحدد الراتب التقاعدي الذي يتسلمه الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالباً على أكثر من عامل مثل العمر وعدد سنوات الخدمة والنسبة المئوية لإجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها، ويتم استخدام الافتراضات الإكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العائد المتاح لسندات شركات ذات جودة عالية. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. يتم قيد التزام التقاعد كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة. تحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الإكتواريين للبنك الإسلامي للتنمية، ويتم تحويل قيمة المساهمات لأمين البرنامج المستقل.

٣ - الهيئة الشرعية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تعيين أعضاء الهيئة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك وفقاً لقرار رقم بي ائي دي/٢٠/١٠/٤٣٢/(٢٧٨)/١٢٥ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. منح مجلس إدارة المؤسسة من خلال قراره رقم آي تي إف سي/ بي دي/٤٣٢/٢٤ (٢٤)٥ الصلاحية لرئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لتطبيق قرار مجلس المديرين التنفيذيين المذكور آنفا في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. تتضمن مهام الهيئة الشرعية ما يلي:

(١) النظر في كل ما يحول إليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى.

(٢) إبداء الرأي بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى، والمساهمة في تنميتها بغية تعزيز تجربة المؤسسة في هذا الصدد.

(٣) الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة المؤسسة.

(٤) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم النسبية للمعاملات المالية الإسلامية.

(٥) تقديم تقرير شامل لمجلس الإدارة يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة على ضوء الآراء والتوجيهات المقدّمة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

٤ ـ النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
نقد لدى البنوك	**١٣٧,٥٢٣**	١١٩,١٨٠

٥ ـ ودائع سلعية من خلال بنوك

تتكون الودائع السلعية من خلال البنوك في نهاية الفترة التي أعد عنها التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
ودائع سلعية	**٩٦,٤٠٠**	٥,٠٠٠

تستخدم الودائع السلعية من خلال البنوك في بيع وشراء السلع. وتتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية نيابة عن المؤسسة. ويتم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب أحكام الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة والبنوك.

فيما يلي الحركة في ودائع سلعية من خلال بنوك:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة / فترة التقرير المالي	٥,٠٠٠	٤٢,٣٣٠
إضافات	٩٤٠,٣٠٠	٦,٣٩٢,٠٠٠
استبعادات	**(٨٤٨,٩٠٠)**	(٦,٤٢٩,٣٣٠)
الرصيد في نهاية سنة / فترة التقرير المالي	**٩٦,٤٠٠**	٥,٠٠٠

٦ - تمويل مرابحة تجارية، صافي

يتكون تمويل المرابحة التجارية في نهاية الفترة التي أُعد عنها التقرير المالي مما يلي:

أ) مجموع الذمم المدينة المرتبطة بالتمويل كما يلي:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة	**٥٩١,٥٣١**	٦٧٨,١١٦
صافي ذمم مدينة لمرابحة بالسلع	**٤١,٤٦٨**	٥٤,١٨٤
تمويل مرابحة تجارية، صافي	**٦٣٢,٩٩٩**	٧٣٢,٣٠٠

ب) ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي مبالغ ذمم مدينة	**٢,٩٦٧,٧٢٥**	٢,٥٢٢,٩٧٨
ناقصاً: حصة الأعضاء المشاركين	**(٢,٢٩٤,٢٨٦)**	(١,٧٥٨,٧٥٨)
ناقصاً: إيرادات غير مكتسبة	**(١٣,٣٥٠)**	(٢٠,٩٥٣)
المجموع	**٦٦٠,٠٨٩**	٧٤٣,٢٦٧
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة تمويل سلع مرابحة (الإيضاح ٧)	**(٦٥,١٥١)**	(٦٥,١٥١)
مخصص عام	**(٣,٤٠٧)**	–
صافي ذمم مدينة بموجب تمويل مرابحة	**٥٩١,٥٣١**	٦٧٨,١١٦

ج) سلع مرابحة – تمويل تجاري مهيكل

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي المبالغ	**١٨٩,٠٥٩**	١٩٥,٨٥٧
ناقصاً: حصة الأعضاء المشاركين	**(١٢٥,٢٦٥)**	(١١٩,٣٤٧)
مجموع سلع مرابحة	**٦٣,٧٩٤**	٧٦,٥١٠
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة سلع مرابحة (الإيضاح ٧)	**(٢٢,٣٢٦)**	(٢٢,٣٢٦)
صافي ذمم مدينة بموجب سلع مرابحة	**٤١,٤٦٨**	٥٤,١٨٤

٦ - تمويل مرابحة تجارية، صافي (تتمة)

يمثل هذا البند سلع بموجب تمويل مرابحة لمعاملات يوجد بها فارق توقيت بين الشراء الفعلي للسلع وتحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بها إلى العميل بموجب اتفاقية مرابحة.

تتم جميع البضائع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة ايضاً بالمشاركة في اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة.

أبرمت المؤسسة اتفاقيات تمويل مرابحة مشتركة مع بعض المنشآت وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة المتعلقة بهذه المنشآت.

٧ - مخصص الانخفاض في قيمة تمويل مرابحة تجارية

فيما يلي حركة مخصص الانخفاض في قيمة تمويل المرابحة التجارية في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة / فترة التقرير المالي	٨٧,٤٧٧	٧٤,٧١٩
مخصص محمل للسنة / للفترة	٣,٤٠٧	٢٢,٣٢٦
استراد خلال السنة / الفترة	–	(١,٣٢٩)
مرابحة تجارية مشطوبة مقابل مخصص	–	(٨,٢٣٩)
الرصيد في نهاية السنة / الفترة	٩٠,٨٨٤	٨٧,٤٧٧

لم يستحق دخل على موجودات تمويل المرابحة التجارية المنخفضة القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م: لا شيء).

تتضمن موجودات تمويل المرابحة في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مبلغ ٠,٥٢ مليون دولار امريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٦م: ١٤,٧٠ مليون دولار امريكي) تجاوزت موعد الاستحقاق في تاريخ التقرير المالي ولم تقم المؤسسة بتكوين مخصصات مقابل تلك المبالغ، حيث أن المبالغ مازالت قابلة للاسترداد. فيما يلي أعمار المبالغ التي تجاوزت موعد الاستحقاق:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالملايين**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالملايين
أقل من ٣ أشهر	–	٠,٥
من ٣ شهور إلى ١٢ شهراً	٠,٤	٦,١
من سنة إلى ٥ سنوات	٠,١٢	٨,١

تم الإفصاح عن جودة الائتمان المتعلقة بالموجودات التشغيلية في الإيضاح ٢٣ (أ).

٨ - استثمارات في صكوك

تتلخص حركة الاستثمارات في الصكوك كما يلي:

	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
الرصيد في بداية سنة / فترة التقرير المالي	٥٣,٣٨٥	٩٨,٤٢٥
استثمارات خلال السنة / الفترة	٥٠,٢٢٩	٣٨,٠٥٢
استبعادات خلال السنة / الفترة	(٤١,٨٠٧)	(٨٤,٨٢٤)
ربح محقق من الاستبعاد	٣٣٢	٢,٥١٢
خسارة غير محققة من إعادة التقييم	(٢٢٧)	(٧٨٠)
الرصيد في نهاية سنة / فترة التقرير المالي	٦١,٩١٢	٥٣,٣٨٥

تمثل الاستثمارات في الصكوك في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م الصكوك التي أصدرتها جهات حكومية متنوعة ومنشآت أخرى محددة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

٩ - دخل مستحق وموجودات أخرى

فيما يلي الدخل المستحق والموجودات الأخرى كما في نهاية فترة التقرير المالي:

	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
رسوم تنفيذ مستحقة واعتمادات مستندية	–	١٥٠
إيرادات مستحقة من استثمارات في صكوك	٦١٩	٣١٤
إيرادات مستحقة من ودائع سلعية	٢٥٥	٨٢
مبالغ مدفوعة مقدماً لموظفين	٦,٠٢٩	٧,٧٨٣
ذمم مدينة مقابل أرصدة مشطوبة مسبقاً	–	١,٣٢٩
ذمم مدينة اخرى	١٨٥	٧٠١
المجموع	٧,٠٨٨	١٠,٣٥٩

١٠ - موجودات ثابتة

تتكون الموجودات الثابتة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	سيارات	**معدات مكتبية واجهزة حاسوب**	**المجموع**
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٧٦	٣,٦٣٩	٣,٧١٥
إضافات	–	١٩٦	١٩٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٧٦	٣,٨٣٥	٣,٩١١
ناقص: الاستهلاك المتراكم			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٣١	٢,٤٦٦	٢,٤٩٧
مخصص للسنة	١٨	٧٠٤	٧٢٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٤٩	٣,١٧٠	٣,٢١٩
صافي القيمة الدفترية			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٢٧	٦٦٥	٦٩٢

	موجودات تحت الإنشاء	سيارات	معدات مكتبية واجهزة حاسوب	المجموع
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
التكلفة:				
في ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م	٥٣٦	١٦٨	٢,٨٨١	٣,٥٨٥
تحويل	(٥٣٦)	–	٥٣٦	–
إضافات	–	–	٢٢٢	٢٢٢
استبعادات	–	(٩٢)	–	(٩٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	–	٧٦	٣,٦٣٩	٣,٧١٥
ناقص: الاستهلاك المتراكم				
في ١٣ اكتوبر ٢٠١٥م	–	٨٤	١,٤٨٥	١,٥٦٩
مخصص للفترة	–	٣٠	٩٨١	١,٠١١
استبعادات	–	(٨٣)	–	(٨٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	–	٣١	٢,٤٦٦	٢,٤٩٧
صافي القيمة الدفترية				
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	–	٤٥	١,١٧٣	١,٢١٨

١١ - مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

فيما يلي المبالغ المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
عوائد غير مجازة من الهيئة الشرعية	١٠,٩٢٣	٩,٥١٦
مستحقات ومصروفات أخرى	٧٠٧	٨١٨
مقبوضات تزيد عن رأس المال (انظر الإيضاح "أ" ادناه)	–	٢٠٥
مخصصات تتعلق بالموظفين	٨٨٦	٥١٤
دائنون آخرون	٧٤٤	٤٤٢
ذمم دائنة لعملاء	٨,٠٠٣	١٥,١٦٥
ذمم دائنة لبرامج	١,٦٠٥	–
المجموع	٢٢,٨٦٨	٢٦,٦٦٠

أ) تمثل المقبوضات الزائدة عن رأس المال المبالغ المستلمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق برأس المال المدفوع الذي لم يستحق بعد.

١٢- أرصدة أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الجمعية العامة و أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المؤسسة والجهات المنتسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ضمن دورة انشطتها العادية، تتلقى المؤسسة تمويلاً من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع أطراف ذات علاقة. يتم اعتماد شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذة مع الاطراف ذات العلاقة من قبل إدارة المؤسسة التي تخضع لقواعد وأنظمة وتوجيهات البنك الإسلامي للتنمية.

أ) معاملات هامة منفذة خلال السنة / الفترة كما يلي:

	من ١ يناير ٢٠١٧م **إلى ٣١ ديسمبر** **٢٠١٧م** **دولار أمريكي** **بالآلاف**	من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
حصة المضارب من ربح جهة منتسبة	٢,٩٨٦	٤,٢٨٥
حصة من دخل مرابحة تجارية لأعضاء منتسبين	**(١٢,٩١٦)**	(٢٨,٢٧٥)

١٢ - أرصدة أطراف ذات علاقة (تتمة)

ب) مطلوب من أطراف ذات علاقة

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
صندوق البنك العربي الإفريقي للتنمية	–	٦٤
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد الحساب الخاص	٢,٠٦٨	٣,٣٣٨
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	٢٦٨	٤٩٤
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	٥٠٣	–
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	–	١
	٢,٨٣٩	٣,٨٩٧

ج) مطلوب لأطراف ذات علاقة

	٢٠١٧م **دولار أمريكي** **بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية	٢,١١٤	٢,٨١٤
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق الرعاية الطبية للمتقاعدين	٨	٢٧
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق التقاعد	–	٥٣٢
المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص	١٠٨	١٠٨
	٢,٢٣٠	٣,٤٨١

(١) الأرصدة المطلوبة من / إلى أطراف ذات علاقة لا يتضمن أي أتعاب عمولة كما انه لا يوجد شروط سداد.

(٢) وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم بي ائي دي ٤٢٨/١٢/٢٧ (٢٤٩) /١٥٧ بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٨م (٢٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ)، فقد قرر المجلس تخصيص مليار دولار امريكي من موارد رأس المال العادية من البنك الإسلامي للتنمية لمصلحة المؤسسة حيث تقوم المؤسسة بدور المضارب بموجب اتفاقية مضاربة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٨م (١٠ ربيع الاول ١٤٢٩هـ).

(٣) اكتسبت المؤسسة حصة في أرباح المضارب من منشآت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على حصتها المتفق عليها من الربح والتي تتعلق بمعاملات تمويل تجارية.

١٢ - أرصدة أطراف ذات علاقة (تتمة)

د) مكافأة كبار موظفي الإدارة

فيما يلي مكافأة كبار موظفي الإدارة:

	من ١ يناير ٢٠١٧م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
رواتب ومنافع أخرى	٤٥٩	٦٦٧

١٣- التزام التقاعد والرعاية الطبية

(أ) فيما يلي الحركة في موجودات ومطلوبات الخطة:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
توزيع موجودات التقاعد	٣١,٦٥٤	١,٣٠٣
تعديل على القيمة العادلة في بداية السنة	٢٠٣	–
دخل على موجودات الخطة	١,٣٣٦	٥٦
العائد على موجودات الخطة ناقص معدل الخصم	٦١٣	٣
اشتراكات المساهمة في الخطة	١,٤٦٢	٦٨
اشتراكات صاحب العمل	٧٢٠	٣٩
صرف من موجودات الخطة	(٢,١٦٩)	(٤٠)
القيمة العادلة لموجودات الخطة في ٣١ ديسمبر	٣٣,٨١٩	١,٤٢٩

١٣ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
توزيع التزام المنافع المحددة	٤٥,٢٧٠	٣,٠٦٥
تكاليف الخدمات الحالية	٢,٢٣٣	٢٠١
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٩٤٩	١٣٥
اشتراكات المساهمة في الخطة	٧٢٠	٣٩
صرف من موجودات الخطة	(٢,١٦٩)	(٤٠)
تعديل خلال الفترة	٥	–
صافي ربح اكتواري	(٥,٨٨٢)	(٢٣٩)
التزام المنافع في ٣١ ديسمبر	٤٢,١٢٦	٣,١٦١
وضع الممول/ صافي التزام مدرج في قائمة المركز المالي		
يمثل زيادة في التزام المنافع عن القيمة العادلة لموجودات الخطة	٨,٣٠٧	١,٧٣٢

يمثل صافي الالتزام أعلاه الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام المسجل بواسطة البنك في حقوق الأعضاء فوراً في السنة التي ينشأ فيها - إن كان جوهرياً.

(ب) استناداً الى التقييمات الاكتوارية، تتضمن المصروفات التقاعدية والرعاية الطبية للفترة ٢٠١٧م ما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٢٠١٧م	٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
إجمالي تكاليف الخدمات الحالية	٢,٢٣٣	٢٠١
تكلفة على التزام المنافع المحددة	١,٩٤٩	١٣٥
دخل على الموجودات	(١,٣٣٦)	(٥٥)
التكلفة المدرجة في قائمة الدخل	٢,٨٤٦	٢٨١
ربح اكتواري نتيجة الافتراضات	(٥,٨٨٢)	(٢٣٩)
عائد على موجودات خطة أكثر من معدل الخصم	(٦١٣)	(٣)
التكلفة المدرجة في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	(٦,٤٩٥)	(٢٤٢)

١٣ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(ج) الافتراضات الرئيسية المستخدمة في التقييمات الاكتوارية المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وتم تمديدها كما في نهاية فترة التقرير المالي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٢٠١٧م	٢٠١٧م
معدل الخصم	٤%	٤%
معدل الزيادة المتوقعة في الراتب	٤,٥%	٤,٥%

تم اختيار معدل الخصم المستخدم في تحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات طويلة الاجل على سندات الشركات المصنفة AA.

يمثل الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئات الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
	٢٠١٧م	٢٠١٧م
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
النقد وما في حكمه وودائع سلعية	٤,٧٨٣	١٨٩
مرابحة مشتركة	١٧٣	٩١
صناديق مدارة ومبيعات بالآجل	٧,٥٧٩	–
استثمارات في صكوك	١٧,٦٢٨	١,١٣٢
أرض	٣,٨٠١	–
أخرى (صافي)	(١٤٥)	١٧
موجودات الخطة	٣٣,٨١٩	١,٤٢٩

إن نسبة ١,٥% من موجودات خطة تقاعد الموظفين (٣١ ديسمبر ٢٠١٦م: ٤,٣%) مستثمرة – على التوالي – في نطاق البنك والجهات المنتسبة له كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

(د) يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة تقاعد الموظفين في نهاية فترات الخمس سنوات الأخيرة المصرح عنها:

	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٤٢,١٢٦)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	٣٣,٨١٩
العجز في الخطة	٨,٣٠٧

١٣ - التزام التقاعد والرعاية الطبية (تتمة)

(هـ) يلخص الجدول التالي وضع التمويل لخطة الرعاية الطبية المتقاعدين في نهاية الخمس سنوات الأخيرة المصرح عنها:

	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف
القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة	(٣,١٦١)
القيمة العادلة لموجودات الخطة	١,٤٢٩
العجز في الخطة	١,٧٣٢

(و) المبالغ المدرجة في الالتزامات التقاعدية والرعاية الطبية كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين دولار أمريكي بالآلاف	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٧م المجموع دولار أمريكي بالآلاف
الحركة خلال الفترة	٥,٣٠٩	٣٠	٥,٣٣٩
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥,٣٠٩**	**٣٠**	**٥,٣٣٩**

(ز) المبالغ المدرجة في عجوزات خطة التقاعد وخطة الرعاية الطبية كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين دولار أمريكي بالآلاف	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٧م المجموع دولار أمريكي بالآلاف
تحويل من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	١٢,٧١٢	١,٥٣٦	١٤,٢٤٨
الحركة خلال الفترة	(٦,٤٩٥)	(٢٤١)	(٦,٧٣٦)
تعديل اكتوري	(١٩٧)	(٤٣)	(٢٤٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦,٠٢٠**	**١,٢٥٢**	**٧,٢٧٢**

١٤ - رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال المؤسسة في نهاية فترة التقرير المالي مما يلي:

	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
رأسمال مكتتب به	٨٥٦,١٩٠	٨٣٨,٨٣٠
رأسمال مكتتب به ولم يتم استدعاؤه	(٣٩,٥٩٠)	(٥٤,١٦٠)
رأسمال تم استدعاؤه (القيمة الاسمية)	٨١٦,٦٠٠	٧٨٤,٦٧٠
أقساط مطلوبة	(٨٦,٣٦٩)	(٥٧,٩٨٩)
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية)	٧٣٠,٢٣١	٧٢٦,٦٨١
علاوة مكتتب بها	٣١,٠١٥	٢٨,١٣١
علاوة مكتتب بها ولم يتم استدعاؤها	(٨,٣٤٢)	(١١,٧٧٢)
	٢٢,٦٧٣	١٦,٣٥٩
علاوة أقساط مطلوبة	(١٧,٩٢٦)	(١٢,٣٥٩)
رأسمال مدفوع (علاوة)	٤,٧٤٧	٤,٠٠٠
رأسمال مدفوع (القيمة الاسمية زائد علاوة)	٧٣٤,٩٧٨	٧٣٠,٦٨١

١٥ - مصروفات إدارية أخرى

تتكون المصروفات الإدارية الأخرى للسنة / للفترة المنتهية مما يلي:

	من ١ يناير ٢٠١٧م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
استشارات وتسويق	٢,٠٦٥	١,٤٣٠
إيجار مكاتب	١,٢٤١	١,٤٩٢
اتصالات واشتراكات	٦١٦	١,٠٣٥
مصروفات سفر	٧٩١	١,٠٣٤
خدمات مساندة	٧٤٢	٧٠٠
مصروفات اجتماعات	٤٥١	٥٦٨
أخرى	٢٥٥	٨١٠
المجموع	٦,١٦١	٧,٠٦٩

١٦ ـ الاحتياطي العام

وفقا للفصل ٦ من المادة ٢٧ من اتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب على المؤسسة تحويل صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي العام بناءً على موافقة مجلس الإدارة إلى أن يعادل هذا الاحتياطي ٢٥% من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي زيادة في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاحة للتوزيع على الدول الأعضاء.

١٧ ـ التزامات قائمة

الالتزامات القائمة هي عمليات التمويل التجارية السارية المفعول المعلنة والتي يمكن لعملائنا المطالبة بها في أي وقت. والبنود التي تتألف منها هذه الالتزامات القائمة هي كما يلي:

- العمليات السارية المفعول المعلنة والتي لم يبدأ سحبها بعد، و
- الجزء القائم من تلك العمليات الواقعة تحت السحب النشط بما في ذلك الاعتمادات المستندية الصادرة والصالحة لغاية تاريخ السحب والاعتمادات المؤجلة الدفع غير المستوفاة واعتمادات الجهوز.

تتكون الالتزامات القائمة مما يلي:

	٢٠١٧م **دولار أمريكي بالآلاف**	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
تمويل مرابحة تجارية	**١٥٦,٣٢٠**	٣١٥,٠٠٠

١٨- عوائد ونفقات غير مجازة من الهيئة الشرعية

تُدرج الأرباح المتراكمة والمحققة من المعاملات التي لم تجاز من قبل الهيئة الشرعية ضمن مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى بمبلغ ١٠,٩مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (٣١ ديسمبر ٢٠١٦م: ٩,٥ مليون دولار أمريكي).

١٩- محفظة الاستحقاقات

فيما يلي الموجودات والمطلوبات المالية حسب فترات الاستحقاق أو الفترات المتوقعة لتحويل النقد:

٢٠١٧م	فترة استحقاق محددة					المجموع
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	فترة استحقاق غير محددة دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
الموجودات						
نقد وما في حكمه	١٣٧,٥٢٣	–	–	–	–	١٣٧,٥٢٣
ودائع سلعية	٩٦,٤٠٠	–	–	–	–	٩٦,٤٠٠
تمويل مرابحة تجارية	١٨٠,٠٧٠	٤٥٢,٩٢٩	–	–	–	٦٣٢,٩٩٩
استثمارات في صكوك	–	–	٣١,٨٢٣	٣٠,٠٨٩	–	٦١,٩١٢
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٢,٨٣٩	–	–	–	–	٢,٨٣٩
مجموع الموجودات المالية	٤١٦,٨٣٢	٤٥٢,٩٢٩	٣١,٨٢٣	٣٠,٠٨٩	–	٩٣١,٦٧٣
المطلوبات						
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٢,٢٣٠	–	–	–	–	٢,٢٣٠
دفعات مقدمة لعملاء	٨,٠٠٣	–	–	–	–	٨,٠٠٣
مجموع المطلوبات المالية	١٠,٢٣٣	–	–	–	–	١٠,٢٣٣
التزامات قائمة	–	–	–	–	–	١٥٦,٣٢٠

١٩- محفظة الاستحقاق (تتمة)

٢٠١٦م	فترة استحقاق محددة					المجموع
	أقل من ٣ أشهر دولار أمريكي بالآلاف	٣ إلى ١٢ شهراً دولار أمريكي بالآلاف	سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	أكثر من خمس سنوات دولار أمريكي بالآلاف	فترة استحقاق غير محددة دولار أمريكي بالآلاف	
الموجودات						
نقد وما في حكمه	١١٩,١٨٠	–	–	–	–	١١٩,١٨٠
ودائع سلعية	–	٥,٠٠٠	–	–	–	٥,٠٠٠
تمويل مرابحة تجارية	٢١٢,١٠٧	٣١٩,١٢٩	٢٠١,٠٦٤	–	–	٧٣٢,٣٠٠
استثمارات في صكوك	–	–	٥٣,٣٨٥	–	–	٥٣,٣٨٥
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٣,٨٩٧	–	–	–	–	٣,٨٩٧
مجموع الموجودات المالية	٣٣٥,١٨٤	٣٢٤,١٢٩	٢٥٤,٤٤٩	–	–	٩١٣,٧٦٢
المطلوبات						
مطلوب لأطراف ذات علاقة	٣,٤٨١	–	–	–	–	٣,٤٨١
دفعات مقدمة لعملاء	١٥,١٦٥	–	–	–	–	١٥,١٦٥
مجموع المطلوبات المالية	١٨,٦٤٦	–	–	–	–	١٨,٦٤٦
التزامات قائمة	–	–	–	–	٣١٥,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠

٢٠ - تركز الموجودات المالية

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية:

٢٠١٧م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية من خلال بنوك	تمويل مرابحة تجارية	استثمارات في صكوك	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة	المجموع
			دولار امريكي بالآلاف			
البحرين	١٢,٥٢٨	٦,٠٠٠	١٢٠	–	–	١٨,٦٤٨
بنغلادش	–	–	٤٦,٣٧٥	–	–	٤٦,٣٧٥
بوركينا فاسو	–	–	٢,٢٦٥	–	–	٢,٢٦٥
الكاميرون	–	–	٥٩	–	–	٥٩
جزر القمر	–	–	٥,٦٠٩	–	–	٥,٦٠٩
جيبوتي	–	–	٤,١١٥	–	–	٤,١١٥
مصر	–	–	٢٠٢,٨٥٦	–	–	٢٠٢,٨٥٦
فرنسا	–	١,٤٠٠	–	–	–	١,٤٠٠
غامبيا	–	–	٥,٧٢٧	–	–	٥,٧٢٧
هونج كونج	–	–	–	١٠,٠٤٧	–	١٠,٠٤٧
إندونيسيا	١,١٩٩	–	٢٨,٨٢٠	–	–	٣٠,٠١٩
الأردن	–	–	٤٨,٦١٩	–	–	٤٨,٦١٩
كازخستان	–	–	٧,٦٥٣	–	–	٧,٦٥٣
الكويت	–	١٤,٩٠٠	–	–	–	١٤,٩٠٠
ماليزيا	–	٢,٨٠٠	–	–	–	٢,٨٠٠
المالديف	–	–	٣,٣٤٧	–	–	٣,٣٤٧
مالي	–	–	١١٦	–	–	١١٦
موريتانيا	–	–	١٤,٦٣٤	–	–	١٤,٦٣٤
المغرب	–	–	٤٢,٥٨٥	–	–	٤٢,٥٨٥
عُمان	–	٦,٥٠٠	–	٢٠,٠٤١	–	٢٦,٥٤١
الباكستان	–	–	١٤٠,٠٦٨	–	–	١٤٠,٠٦٨
قطر	–	٥,٦٠٠	–	–	–	٥,٦٠٠
المملكة العربية السعودية	٢,٥١٠	١٨,٩٠٠	–	٣١,٨٢٤	٢,٨٣٩	٥٦,٠٧٣
السنغال	–	–	١٠,٥٥١	–	–	١٠,٥٥١
سيراليون	–	–	٣,١٢٣	–	–	٣,١٢٣
طاجكستان	–	–	٣٣٠	–	–	٣٣٠
توغو	–	–	١٤,٢٧٩	–	–	١٤,٢٧٩
تونس	–	–	١٧,٨٩٣	–	–	١٧,٨٩٣
تركيا	–	–	٣٠,١٥١	–	–	٣٠,١٥١
الإمارات العربية المتحدة	–	٣١,٨٠٠	٣,٧٠٤	–	–	٣٥,٥٠٤
المملكة المتحدة	١٢١,٢٨٦	٨,٥٠٠	–	–	–	١٢٩,٧٨٦
المجموع	١٣٧,٥٢٣	٩٦,٤٠٠	٦٣٢,٩٩٩	٦١,٩١٢	٢,٨٣٩	٩٣١,٦٧٣

٢٠ - تركز الموجودات المالية (تتمة)

٢٠١٦م	نقد وما في حكمه	ودائع سلعية من خلال بنوك	تمويل مرابحة تجارية	استثمارات في صكوك	مستحق القبض من أطراف ذات علاقة	المجموع
	دولار امريكي بالآلاف					
البحرين	١١,٩٩٥	–	١٢١	–	–	١٢,١١٦
بنين	–	–	١٥,١٥٩	–	–	١٥,١٥٩
بنغلادش	–	–	١٥٢,٨٢٣	–	–	١٥٢,٨٢٣
بوركينا فاسو	–	–	٢٣,٩٩٦	–	–	٢٣,٩٩٦
الكاميرون	–	–	٦٨	–	–	٦٨
جزر القمر	–	–	٨١٧	–	–	٨١٧
جيبوتي	–	–	٣,١٥٥	–	–	٣,١٥٥
مصر	–	–	٢٠٢,٥٠٨	–	–	٢٠٢,٥٠٨
اندونيسيا	–	–	١٣,٧٧٥	–	–	١٣,٧٧٥
الأردن	–	–	٥٠,٢٥٤	–	–	٥٠,٢٥٤
كازخستان	–	–	٨,١٠٣	–	–	٨,١٠٣
مالي	–	–	٩٨	–	–	٩٨
موريتانيا	–	–	١٠,٩٧٠	–	–	١٠,٩٧٠
المغرب	–	–	١٨,١٩٧	–	–	١٨,١٩٧
نيجيريا	–	–	١٣,٣٠٦	–	–	١٣,٣٠٦
الباكستان	–	–	٩٨,٠٦٨	–	–	٩٨,٠٦٨
المملكة العربية السعودية	١,٨٥٧	–	–	٢٨,٧٧٦	٣,٨٩٧	٣٤,٥٣٠
السنغال	–	–	١٣,٧٤٥	–	–	١٣,٧٤٥
طاجكستان	–	–	١٠,٣٢٣	–	–	١٠,٣٢٣
توغو	–	–	٨,٦١١	–	–	٨,٦١١
تونس	–	–	١٢,٨٧٣	–	–	١٢,٨٧٣
تركيا	–	٥,٠٠٠	٧٥,٣٣٠	٩,٧١٣	–	٩٠,٠٤٣
الإمارات العربية المتحدة	–	–	–	١٤,٨٩٦	–	١٤,٨٩٦
المملكة المتحدة	١٠٥,٣٢٨	–	–	–	–	١٠٥,٣٢٨
المجموع	١١٩,١٨٠	٥,٠٠٠	٧٣٢,٣٠٠	٥٣,٣٨٥	٣,٨٩٧	٩١٣,٧٦٢

تعكس المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

٢١ - صافي الموجودات بعملات أجنبية

	٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
ريال سعودي	٢,٥١٠	١,٨٥٧

٢٢ - إيرادات أخرى

	من ١ يناير ٢٠١٧م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م دولار أمريكي بالآلاف	من ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م دولار أمريكي بالآلاف
ربح من استبعاد موجودات ثابتة	–	١٣
دخل متنوع	(٥٨)	١٢
عكس قيد مبالغ قائمة مستحقة الدفع طويلة الاجل	–	٣,٦٨٧
المجموع	(٥٨)	٣,٧١٢

٢٣ - إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر للمؤسسة وفقاً لتوجيهات إدارة المخاطر في البنك الإسلامي للتنمية. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر في البنك الإسلامي للتنمية بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر وإرشاداتها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من محفظة مخاطر منخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة انواع المخاطر الملازمة للأنشطة . أسست المؤسسة أيضاً لجنة إدارة المخاطر بحيث تكون مسؤولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر وإجراءاتها وإرشاداتها وتحديد إطار وقابلية إدارة المخاطر في المؤسسة بهدف التأكد من وجود إجراءات رقابية مناسبة على كافة انواع المخاطر الرئيسية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في أداة مالية من الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

فيما يتعلق بجميع فئات الموجودات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة ، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للمؤسسة هو قيمها الدفترية كما تم الافصاح عنه في قائمة المركز المالي. تتمثل الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من ودائع سلعية وتمويل مرابحة تجارية واستثمارات في صكوك يتم تغطيتها بصورة رئيسية بضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية مقبولة لدى المؤسسة وفقاً لمعيار الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الائتمان. تتم تغطية تمويل المرابحة التجارية بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء أوضمانات بنوك تجارية صادرة عن مؤسسات ذات تقييم مقبول بناءً على سياستها. تتمتع المؤسسة بصفة الدائن المميز عند تقديم تمويل مرابحة تجارية وهو ما يعطيها الأولوية على غيرها من الدائنين في حال التعثر مما يشكل حماية ضد خسائر الائتمان.

٢٣ - إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

تتضمن مخاطر الائتمان خسائر محتملة تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول او البنوك/المؤسسات المالية أو العملاء...إلخ) في تسوية التزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات ائتمان شاملة كجزء كلي من إطار إدارة مخاطر الائتمان لتوفير ارشادات واضحة لمختلف انواع التمويل.

يتم نشر هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة للحفاظ على قابلية ومحفظة مخاطر ائتمان ضمن المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة سياسة الائتمان وتحديد سقف ائتماني ومراقبة استثناءات الائتمان /التعرض والمراجعة/ مراقبة المهام التي يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل دائرة المخاطر التي تسعى لضمان امتثال وحدات الأعمال بحدود المخاطر التي وضعتها الإدارة ومجلس الإدارة.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الائتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد او ضامن واحد ومجموعة من الضامنين المرتبطين. وفي هذا الصدد، وضعت المؤسسة هيكلاً متطوراً للحد الائتماني والذي يستند إلى القوة الائتمانية للمستفيد/ الطرف الضامن.

يتم استخدام أنظمة تقييم داخلي شاملة لمختلف الاطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى الدول الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من ادوات للتخفيف من حدة المخاطر، تقوم المؤسسة بتطبيق معايير تقييم شاملة للأطراف وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض للمخاطر وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلد المستفيد. تم تطوير ارشادات لمراقبة حدود تعرض الدول للمخاطر وذلك لحماية المؤسسة من مخاطر لا مبرر لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول للمخاطر وتتم مراجعتها بشكل دوري مع الأخذ بالاعتبار آخر المستجدات في الاقتصاد الكلي والتطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الاعضاء ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

ب) مخاطر السوق

المؤسسة عرضة لمخاطر السوق التالية

١) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملة من احتمال أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية. لا تقوم المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق ادوات التحوط. تقوم المؤسسة بمراقبة تكوين موجوداتها ومطلوباتها المالية وتعديل أرصدتها بصورة منتظمة للحد من التعرض لأي تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن جزءاً جوهرياً من عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة بالدولار الأمريكي الذي تسجل به المؤسسة مواردها كحقوق الملكية. واي تمويل بغير العملة الوظيفية يتم تمويله من خلال شركاء خارجيين. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة بالعملات.

٢) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة صافي متطلبات التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً عن طريق الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم استثمارها في النقد وما في حكمه وودائع سلعية وتمويل مرابحة تجارية بتواريخ استحقاق قصيرة الاجل من ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. تم عرض بيان السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة في الإيضاح ١٩.

٢٣ ـ إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر السوق (تتمة)

٣) مخاطر هامش الربح
تنشأ مخاطر الهامش من احتمال تأثير التغيرات في هامش الربح على قيمة الادوات المالية. المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على استثماراتها في الودائع السلعية وتمويل المرابحات التجارية. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عوائد المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءً على التعرض لأسعار الربح كما في تاريخ إعداد القوائم المالية، وكذلك التغيير المحدد في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة القوائم المالية. تم استخدام ٥٠ نقطة اساس عند تقديم التقارير الداخلية عن سعر هامش الربح إلى كبار موظفي الإدارة وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الربح.

كما في تاريخ القوائم المالية، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى / أقل بما يعادل ٥٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي دخل المؤسسة للفترة وحقوق الأعضاء في نهاية الفترة لن يتغير بشكل كبير.

أ) القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين في السوق في تاريخ القياس. لا تختلف القيم العادلة للموجودات التشغيلية بشكل جوهري عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية.

المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأداة مالية مماثلة (دون تعديل او إعادة ترتيب)،

المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة أو أساليب تقييم أخرى تعتمد فيها جميع المعطيات الهامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها، و

المستوى الثالث: أساليب تقييم لا تعتمد فيها أي معطيات هامة على بيانات السوق الممكن ملاحظتها.

	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣
	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف	دولار أمريكي بالآلاف
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م			
ودائع سلعية من خلال بنك	٩٦,٤٠٠	–	–
استثمارات في صكوك	٦١,٩١٢	–	–
للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م			
ودائع سلعية من خلال بنك	٥,٠٠٠	–	–
استثمارات في صكوك	٥٣,٣٨٥	–	–

لا يوجد تحويلات ما بين المستويات خلال السنة (٢٠١٦م: نفس الشيء).

٢٤ ـ معلومات قطاعية

قررت الإدارة أن يكون مجلس الإدارة صانع القرار لأنه الكيان المسؤول عن اتخاذ جميع القرارات بخصوص توزيع موارد مبادرات التنمية. وللتأكد من توفير الموارد اللازمة لتمكنها من تحقيق الأهداف التنموية، تشارك المؤسسة بنشاط في إدارة السيولة والخزنة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية كما تم الافصاح عنها في قائمة المركز المالي ويتم تمويلها مركزياً من خلال رأسمال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معيار المحاسبة المالية ٢٢ "التقارير القطاعية" حيث ان مجلس الإدارة يراقب الاداء والمركز المالي للمؤسسة ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامج التنمية. كما أن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس الإدارة لا تقدم معلومات محددة تتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية ٢٢. تم بيان التوزيع الجغرافي لموجودات المؤسسة في الإيضاح ٢٠.

09

الملاحق

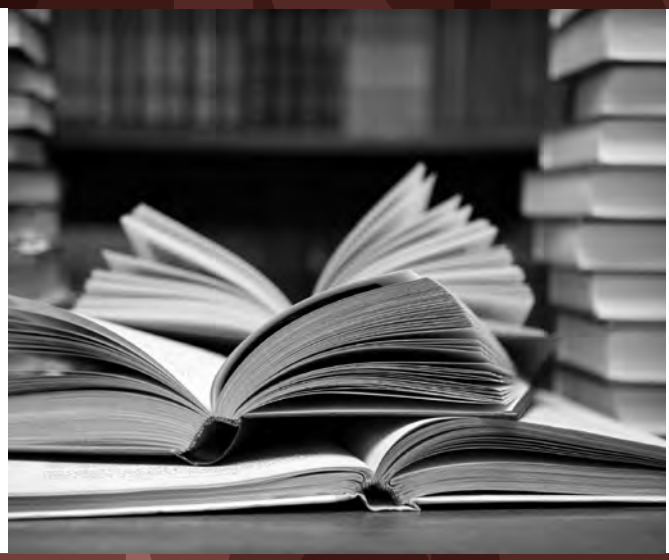

الملحق
01

نبذة عن البنك الإسلامي للتنمية

تأسيسه

البنك الإسلامي للتنمية (IDB) هو مؤسسة مالية دولية تم تأسيسها وفقاً لاتفاقية تأسيس أبرمت في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 21 رجب 1394 هـ، الموافق 12 أغسطس 1974 م . انعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395 هـ (يوليو 1975 م) وبدأ البنك الإسلامي للتنمية عملياته رسمياً في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975 م).

رؤيته

يتطلع البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائياً عالمي الطراز إسلامي المبادئ؛ قد ساهم إلى حد كبير في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالَم على استعادة كرامته.يتطلع البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائياً عالمي الطراز إسلامي المبادئ؛ قد ساهم إلى حد كبير في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي وساعد هذا العالَم على استعادة كرامت

رسالته

تتمثل في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، ولا سيما في المجالات ذات الأولويّة وهي: التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للشعوب.

أعضاؤه

يضمّ "البنك" حالياً 57 دولة عضو موزَّعة بين العديد من مناطق العالَم. والشرط الأساسيّ للانضمام إليه هو أن تكونَ الدولةُ المرشَّحةُ لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلاميّ"، وتسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابها في أسهم رأسمال "البنك"، وتقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأس ماله

وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين على قرار الزيادة العامة الخامسة في رأس المال، وبموجب هذا القرار رُفع رأس المال المصرح به إلى 100 مليار دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه إلى 50 مليار دينار إسلامي. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقداً) من الزيادة العامة الرابعة لرأس المال. وفي نهاية عام 2017، بلغ رأس مال البنك 50.2 مليار دينار إسلامي.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يقع مقر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة كيانات: البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

مقره الرئيس، ومكاتبه الإقليمية والقطرية

يضم البنك الإسلامي للتنمية، الذي يوجد مقره الرئيسي في جدة، المملكة العربية السعودية، 11 مركزاً إقليمياً : في أبوجا، نيجيريا؛ وألماتي، كازاخستان؛ وأنقرة، واسطنبول، تركيا؛ والقاهرة، مصر؛ وداكار، السنغال؛ وداكا، بنغلاديش؛ ودبي، الإمارات العربية المتحدة؛ وجاكرتا، أندونيسيا؛ وكمبالا، أوغندا؛ وباراماريبو، سورينام؛ والرباط، والمغرب.

سنته المالية

السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية (الشمسية) بدايةً من يوم 11 الجدي (الموافق 1 يناير)، وتنتهي في يوم 10 الجدي الموافق 31 ديسمبر (من كل عام).

وحدته الحسابية

الوحدة الحسابية للبنكهي الدينار الإسلامي ((ID، يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة دى صندوق النقد الدولي.

اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، ولكن تستخدم اللغتان الإنجليزية والفرنسية أيضاً كلغات عمل.

المعهد الإسلامي
للبحوث والتدريب (IRTI)

تم تأسيسه عام 1401هـ (1981م) كذراع بحثية وتدريبية للبنك الإسلامي للتنمية. والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب كعضو داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقع عليه مسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة ومن الطراز العالمي. وعليه تقع مسؤولية دعم التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والدينامية والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. ويقوم المعهد بدراسات تطبيقية وأخرى تتعلق بالسياسات بالإضافة إلى بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال الاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي. ويهدف المعهد إلى أن يصبح مركزا عالميا للاقتصاديات الإسلامية والتمويل الإسلامي وذلك طبقا لرؤيته الجديدة. **www.irti.org**

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
ISLAMIC RESEARCH AND TRAINING INSTITUTE

المؤسسة الإسلامية لتأمين
الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1415هـ (1994) من قبل البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتكون مؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتهدف المؤسسة إلى: (1) المساعدة على زيادة نطاق المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء؛ و(2) تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء؛ و(3) توفير خدمات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

ICIEC

وتحقق المؤسسة هذه الأهداف من خلال توفير أدوات مناسبة ومطابقة للشريعة الإسلامية لتقديم خدمات الائتمان والتأمين وإعادة التأمين. **www.iciec.com**

المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص (ICD)

تم تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عام 1420هـ (1999م) كمؤسسة مستقلة ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبدأت عملها في 6 ربيع الثاني عام 1421هـ (8 يوليو 2000). إن مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي أن تلعب دوراً تكميلياً لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية من خلال توفير ونشر الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في الدول الأعضاء.

ICD
Islamic Corporation for the Development of the Private Sector

والأهداف الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي: (1) دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال توفير التمويلات التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص بما يتماشى مع مبادئ الشريعة؛ (2) وتوفير المشورة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع تأسيس وتوسعة وتحديث القطاع الخاص. **www.icd-ps.org**

الملحق
02

بيانات المساهمين

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
رأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع اعتباراً من 2017\12\31
(مصنف حسب رأس المال المدفوع)

عـــدد الاســهـــم

الرقم التسلسلي	العضـــو	رأس مال المكتتب	نسبة رأس المال المكتتب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	رأس المال المدفوع	نسبة رأس المال المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	26,637	%31.11	26,637	%33.79	26,637	%36.477
2	المملكة العربية السعودية	14,557	%17.00	12,000	%15.22	12,000	%16.433
4	الصندوق السعودي للتنمية، المملكة العربية السعودية	6,065	%7.08	5,355	%6.79	5,355	%7.333
5	الكويت	4,821	%5.63	4,821	%6.12	4,821	%6.602
6	صندوق الاستثمارات العامة، المملكة العربية السعودية	3,000	%3.50	3,000	%3.81	3,000	%4.108
7	تركيا	3,536	%4.13	2,915	%3.70	2,915	%3.992
8	ماليزيا	2,898	%3.38	2,898	%3.68	2,898	%3.969
9	بنك تنمية الصادرات ، إيران	2,500	%2.92	2,500	%3.17	2,486	%3.404
10	مصـــر	1,513	%1.77	1,513	%1.92	1,513	%2.072
11	نيجيريـا	1,000	%1.17	1,000	%1.27	1,000	%1.369
12	قطـــر	1,000	%1.17	1,000	%1.27	1,000	%1.369
13	العـراق	850	%0.99	850	%1.08	850	%1.164
14	باكستـان	843	%0.98	843	%1.07	843	%1.154
15	مصرف البركة الإسلامي ، البحرين	818	%0.96	818	%1.04	818	%1.120
17	بنك فيصل الإسلامي المصري ، مصر	718	%0.84	718	%0.91	718	%0.983
16	الجزائر	608	%0.71	608	%0.77	608	%0.833
18	بروناي دار السلام	582	%0.68	582	%0.74	582	%0.797
19	تونس	560	%0.65	560	%0.71	560	%0.767
20	المغرب	510	%0.60	510	%0.65	510	%0.698
21	بنك ملات ، إيران	500	%0.58	500	%0.63	500	%0.685
22	إندونيسيا	206	%0.24	206	%0.26	206	%0.282
23	بنجلاديش	202	%0.24	202	%0.26	202	%0.277
3	إيران	8,692	%10.15	8,692	%7.43	192	%0.263
24	البحرين	185	%0.22	185	%0.23	185	%0.253
25	سوريا	185	%0.22	185	%0.23	185	%0.253
26	فلسطين	184	%0.21	184	%0.23	184	%0.252
27	الإمارات العربية المتحدة	184	%0.21	184	%0.23	184	%0.252
28	شركة البركة للاستثمار ، لندن	161	%0.19	161	%0.20	161	%0.220
29	ليبيـا	139	%0.16	139	%0.18	139	%0.190
30	الأردن	130	%0.15	130	%0.16	130	%0.178
31	البنك الإسلامي الأردني	118	%0.14	118	%0.15	118	%0.162
32	بنك كيشافارزي ، إيران	100	%0.12	100	%0.13	100	%0.137
33	بنك ميلي ، إيران	100	%0.12	100	%0.13	100	%0.137
34	بنك الصناعة والتعدين ، إيران	100	%0.12	100	%0.13	100	%0.137
35	البنك الوطني ، إيران	100	%0.12	100	%0.13	100	%0.137
37	اليمن	100	%0.12	100	%0.13	99	%0.136
38	السودان	93	%0.11	77	%0.10	77	%0.105
39	بوركينا فاسو	75	%0.09	75	%0.10	75	%0.103
41	كوت ديفوار	85	%0.10	80	%0.10	75	%0.103
40	الصومال	72	%0.08	72	%0.09	72	%0.099
42	(بنك البركة التركي المشارك) Albaraka Turk Katilim Bankasi A.S.	69	%0.08	69	%0.09	69	%0.094
43	لبنان	61	%0.07	61	%0.08	61	%0.084
44	موزمبيق	60	%0.07	60	%0.08	60	%0.082
45	بنك البركة ، تونس	53	%0.06	53	%0.07	53	%0.073
46	أذربيجان	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.068
47	بنك تجارات ، إيران	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.068
48	بنين	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.068
49	جيبوتي	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.068
50	غامبيا	50	%0.06	50	%0.06	50	%0.068
53	أوغندا	49	%0.06	49	%0.06	49	%0.067
54	السنغال	48	%0.06	48	%0.06	48	%0.066
36	موريتانيا	100	%0.12	100	%0.13	33	%0.046
55	بنك النيل للتجارة والتنمية - السودان	26	%0.03	26	%0.03	26	%0.036
56	البنك السوداني الاسلامي، السودان	26	%0.03	26	%0.03	26	%0.036
57	بنك التضامن الاسلامي ، السودان	26	%0.03	26	%0.03	26	%0.036
58	الجابون	22	%0.03	22	%0.03	22	%0.030
59	الكاميرون	2	%0.00	2	%0.00	2	%0.003
51	النيجر	50	%0.06	50	%0.06	-	%0.000
52	سورينام	50	%0.06	-	%0.00	-	%0.000
	الإجمـالي	85,619	%100	81,660	%100	73,023	%100

الملحق
03

تقرير التدقيق الشرعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
تقرير التدقيق الشرعي لعام ١٤٣٨هـ/١٤٣٩هـ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم. وبعد:

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين
للبنك الإسلامي للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

فإنه تبعاً لما طلبتموه منا من تقديم تقرير تدقيق شرعي عن نشاط مجموعة البنك لعام ١٤٣٨هـ/١٤٣٩هـ، فقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك الإسلامي للتنمية (الموارد المالية العادية)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) للسنة المنتهية في: ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧م، الموافق: ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ. ولقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء رأينا عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا[1].

تقع مسئولية التأكد من أن مجموعة البنك تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسئوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل على مراقبتنا لعمليات مجموعة البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتّبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

---

[1] أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم أصحاب السعادة، والفضيلة، والسماحة، والمعالي: الدكتور حسين حامد حسان رئيساً، والدكتور عبد الستار أبو غدة نائباً للرئيس، والشيخ عبد الله بن المنيع عضواً، والشيخ محمد تقي العثماني عضواً، والدكتور محمد الروكي عضواً، والدكتور محمد الشافعي أنطونيو عضواً، وآية الله الشيخ محمد علي تسخيري عضواً.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصـول على جميع المعلومات والتفسـيرات التي اعتبرناها ضـــرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

في رأينا:

١- إنّ مجموعة البنك اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبل اللجنة.

٢- إنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣- إنّ جميع المكاسـب التي تحققت من مصـادر أو بطرق تحرّمها أحكام ومبادئ الشـريعة الإسلامية يتم تجنيبها تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية.

٤- مجموعة البنك لا تقوم بإخراج الزكاة؛ لأنّ مصـادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف أو من مؤسـسـات لم يصـدر عنها ما يخوّل البنك إخراج الزكاة عنها، ولذا فإن مسـئولية إخراجها تقع على مالكيها.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

فضيلة الدكتور حسين حامد حسان
رئيس الهيئة الشرعية

أبوبكر صالح كانتي
المراجع الشرعي الداخلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الملحق
04

الإجمالي التراكمي لاعتمادات تمويل التجارة للدول الأعضاء الأقل نمواً في الفترة 2008 - 2017

الرقم المسلسل	البلـــد	عدد العمليات	المبلغ (مليون دولار أمريكي)
1	ألبانيا	1	5
2	أذربيجان	14	83
3	بنجلاديش	90	12,109
4	بنين	3	75
5	بوركينا فاسو	16	927
6	تشاد	1	5
7	جزر القمر	7	122
8	جيبوتي	16	550
9	جامبيا	30	437
10	قيرغيزستان	1	10
11	المالديف*	5	99
12	مالي	8	230
13	موريتانيا	15	546
14	موزمبيق	2	20
15	النيجر	3	45
16	فلسطين	1	1
17	السنغال	6	322
18	سيراليون	2	15
19	السودان	4	126
20	طاجيكستان	4	94
21	توجو	9	218
إجمالي الاعتمادات للبلدان الأعضاء الأقل نمواً:		238	16,040
إجمالي الاعتمادات (2008 - 2017)		603	40,258
%		%39	%40

* خرجت جمهورية المالديف من قائمة البلدان الأقل نمواً في يناير 2011 م. الأرقام الواردة بالنسبة لجمهورية المالديف تغطي الفترة من 2008 إلى 2010.

الملحق
05

اعتمادات عام 2017 حسب القطاع

القطاع	المبلغ (مليون دولار أمريكي)
الطاقة	3,792.6
الزراعة	438.5
قطاعات أخرى	669.2
المجموع الكلي	**4,900**

الملحق
06

اعتمادات تمويل التجارة لعام 2017 حسب السلعة

الرقم المسلسل	السلعة	2017		
		عدد العمليات	المبلغ (مليون دولار أمريكي)	النسبة (%)
1	الحبوب والبذور الزيتية	1	10.00	%0.20
2	القطن	2	137.70	%2.81
3	السكر	1	39.00	%0.80
4	مواد غذائية أخرى	10	146.50	%2.99
5	النفط	30	3,792.65	%77.39
6	الأسمدة	1	105.36	%2.15
7	المعادن	1	5.00	%0.10
8	قطاعات أخرى	7	664.22	%13.56
	الإجمالي	**53**	**4,900**	**%100**

الجوائز التي حصدتها المؤسسة

أفضل مؤسسة تمويل تجاري إسلامي

صفقة تمويل التجارة لهذا العام
5 مليون يورو لصالح تشاد للصناعات

صفقة التأثير الاجتماعي للسنة
107 مليون يورو تمويل ما قبل التصدير لصالح سوفيتكس Sofitex

الملحق
08

قائمة الاختصارات

2SMF	تمويل المرابحة على مرحلتين
AATB	برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية
ACA	الرابطة الإفريقية للقطن
ADB	بنك الآسيوي للتنمية
AfDB	بنك الأفريقي للتنمية
Afreximbank	البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير
AfTIAS	مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية
ALCO	لجنة إدارة الأصول والالتزامات
AOA	اتفاقية التأسيس
ASEPEX	وكالة تشجيع الصادرات بالسنغال
AWB	مجموعة "التجاري وفا بنك"
B2B	التجارة بين الشركات
BADEA	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
BCA	جمعية القطن البنجلاديشية
BoD	مجلس الإدارة
BPRI	إعادة هندسة أساليب العمل (الهندرة)
BTMA	جمعية مصانع الغزل والنسيج البنجلاديشية
CIC	شركة الصناعات التشادية
CIDT	الشركة الإيفوارية لتطوير المنسوجات
CIS	رابطة الدول المستقلة
CMDT	الشركة المالية لتطوير المنسوجات
COMCEC	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
COP23	المؤتمر السنوي الثالث والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992
DIF	إطار الأثر التنموي
EBE	البنك المصري لتنمية الصادرات
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
EIF	الإطار المتكامل المعزز
GA	الجمعية العامة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GIAD	إدارة المراجعة الداخلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
GVCs	سلاسل القيمة العالمية
ICC	غرفة التجارة الدولية
ICD	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICDT	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IDB	بنك التنمية بين الأمريكتين
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي

IRTI	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
IsDB Group	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ITC	مركز التجارة الدولية
ITFC	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
L/C	خطاب اعتماد
LDMCs	الدول الأعضاء الأقل نمواً
MCs	الدول الأعضاء
MDBs	بنوك التنمية متعددة الأطراف
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MoU	مذكرة تفاهم
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط
RMD	قسم إدارة المخاطر
SCCL	الشركة السودانية للأقطان المحدودة
SDGs	أأهداف التنمية المستدامة
SIDA	الوكالة السويدية للتنمية الدولية
SMEs	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SMIIC	معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
SODECOTON	شركة تنمية القطن
SOFITEX	الشركة البوركينية للصناعات النسيجية
SOMELEC	الشركة الموريتانية للكهرباء
SPECA	برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى
SSA	إفريقيا جنوب الصحراء
STF	تمويل التجارة المهيكل
T&BD	إدارة تنمية التجارة والأعمال
TCPP	برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة
TFO	مكتب تيسير التجارة (كندا)
ToRs	الاختصاصات
TPOs	منظمات تعزيز التجارة
TREE	مشروع تدريب الشباب وتوظيفهم من أجل التصدير
TRTA	المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة
TSIs	مؤسسات دعم التجارة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WTO	منظمة التجارة العالمية

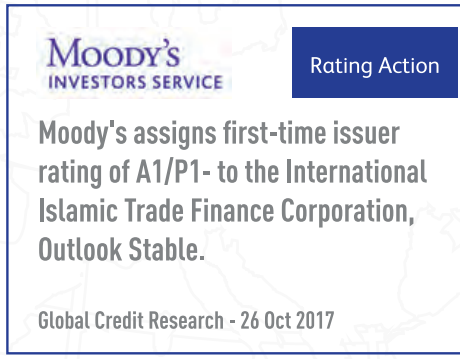

تصنيف وكالة موديز

الحصول على التصنيف الائتماني من قِبَل مؤسسة موديز - منحت خدمة المستثمرين (Investor Service) بمؤسسة موديز تصنيف طويل المدى من الفئة A1 لأول مرة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع توقعات مستقرة.

ويُعد التصنيف الائتماني إنجازًا تاريخياً، سيفتح أبواباً أوسع للمؤسسة للحصول على تمويل من الأسواق الخارجية بتكاليف منخفضة. وفي الوقت نفسه، سيسهل هذا من حشد الموارد من المؤسسات المالية. كذلك منحت موديز المؤسسة تصنيف قصير المدى من الفئة P-1 لأول مرة.

ويعكس هذا الإنجاز التاريخي الوضع المتين لرأس المال المؤسسة وانخفاض المديونية، وممارسات استثمارات خزانة رشيدة، وسياسات ذات كفاءة عالية في إدارة السيولة.

10 سـنـوات فـي تعـزيـز
الـتـجـارة من أجل حـيـاة أفـضـل

10 years in advancing
trade and improving lives

عضو مجموعة البنك
الإسلامي للتنمية

ص.ب: 55335 جدة: 21534- المملكة العربية السعودية
هـاتف: 8337 646 12 966+ فاكس: 1064 637 12 966+

www.itfc-idb.org

itfccorp